الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

العنوان

العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع الاتصال

من إعداد الطالب:

- حمزة زحزاح

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ بكاي رشيد

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC of ALGERIA

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Amar Thelidgi – Laghouat
Faculty of Social Sciences
Department of Sociology and Demography
The Scientific Committee

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
اللجنة العلمية

تصريح وتعهد

أنا الطالب (ة) الممضي (ة) أسفله :

الطالب (ة): حمزة بن زاع .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.12.76.92.14.92.. الصادرة بتاريخ :.2010.06.06.. عن دائرة :.الأغواط.. ولاية الأغواط

رقم التسجيل :.2015.39.01.0665..

التخصص: علم اجتماع الاتصال

عنوان مذكرة نهاية الدراسة : "العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي".

أصرح بشرفي أنني قمت بانجاز مذكرة نهاية الدراسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن أي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتنظيم الداخلي للجامعة وكذلك القرارات الوزارية المعمول بها.

توقيع الطالب (ة):

الاغواط في :.2020.09.01..

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى :

الوالدين الكريمين متمنيا لهما دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي الأعزاء: عبد الوهاب، عبد الكريم، مُحَمَّد، فريد، جمال، خالد، سمير، أمال، إيمان

إلى زوجتي الغالية وخالتي زهور حاج عيسى

إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل المتواضع

حمزة زحزاح

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الشاكرين، ونشكره شكر التوالبين، ونستغفره من كل ذنب عظيم، ونصلي ألف صلاة وتسليم على أشرف المرسلين سيدنا مُحَمَّد النبي الكريم، أما بعد:

بدءا ببدء فإن الشكر لله أولا وله تعود خاتمة الأمور، على أن وفقنا لإتمام هذا العمل، ثم أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور بكاي رشيد على كل المجهودات والنصائح والإرشادات القيمة التي بذلها في الإشراف على هذا العمل المتواضع سعينا منه لإثراءه، فكان لنا سندا هاما في مختلف خطوات البحث.

كما يشرفني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة الأغواط، كما أشكر أيضا كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

حمزة زحزاح

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور العمل الجمعوي ومساهماته في الوسط الطلابي الجامعي، وهو يعد من مكونات المجتمع المدني، وقد تناولت دراستنا مفهوم الجمعيات من خلال إبراز تعريفها ومراحل تطورها، ووظائف الحركة الجمعوية والنظريات المفسرة لها، ثم تطرقنا إلى مفهوم العمل الجمعوي ونشأته وتطوره وأيضا واقع ومعوقات العمل الجمعوي وسبل تطويره. انطلقت هذه الدراسة من اشكالية تمحورت حول مشاركة الشباب الجامعي في العمل الجمعوي وفتح المجال للتعبير عن رغباتهم والتعرف على العالم الخارجي والمساهمة في النشأة الاجتماعية، وبذلك جاءت دراستنا في البحث بهذا السؤال الرئيسي:

- **ماهو الدور الذي يلعبه العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي؟**

الكلمات المفتاحية: الحركة الجمعوية، الجمعيات، العمل الجمعوي، الشباب الجامعي.

Study summary :

This study aims to reveal the role of associative work and his contributions to the university student center, it is one of the components of civil society, our study dealt with the concept of societies by highlighting its definition and stages of development, movement and functions of associative theories and interpreted them, and then we dealt with the concept of associative work, upbringing and development and also the reality and constraints associative work and ways to develop it.

This study was launched from the problematic centered on youth participation in the university associative work and open the way to express their wishes and recognize the outside world and contribute to the social upbringing, and thus our study came in search of this key question:

- **What is the role that association work plays in the university student community?**

Key words: the associative movement, associations, association work, university youth.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
الجانب النظري	
الفصل الأول : الإطار المنهجي	
1. أسباب اختيار الموضوع	3
2. تحديد مشكلة الدراسة	3
3. فرضيات الدراسة	4
4. أهداف الدراسة	5
5. أهمية الدراسة	5
6. الدراسات السابقة	5
7. مفاهيم ومصطلحات الدراسة	10
الفصل الثاني : مدخل حول الجمعيات والحركة الجمعوية	
تمهيد	15
1. مفهوم الجمعيات	16
2. نشأة وتطور الجمعيات	18
3. تاريخ الحركة الحركة الجمعوية في الجزائر	20
4. سبل تطوير الحركة الجمعوية في الجزائر	23
5. وظائف وأهداف الحركة الجمعوية	24
6. القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية	25
7. شروط تأسيس الجمعيات	27
8. الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعية	28
9. النظريات المفسرة لظاهرة الحركة الجمعوية	29

خلاصة الفصل	32
الفصل الثالث : ماهية العمل الجمعوي	
تمهيد	35
1. مفهوم العمل الجمعوي وخصائصه	36
2. نشأة وتطور العمل الجمعوي (قبل وبعد صدور القانون 1990)	39
3. أهمية العمل الجمعوي ودوافعه وأهدافه	46
4. دور العمل الجمعوي	48
5. واقع ومعوقات العمل الجمعوي	49
6. نجاح العمل الجمعوي وسبل تطويره	51
7. السلطات العمومية والنشاط الجمعوي	53
8. تحديات الجمعية والعمل الجمعوي بالجزائر	54
9. محفزات الشباب للانضمام في العمل الجمعوي	57
خلاصة الفصل	59
الجانب الميداني **الفصل الرابع : الدراسة الميدانية** **تصور خطوات الدراسة الميدانية المقترض القيام بها**	
1. مجال وحدود الدراسة	63
2. الدراسة الاستطلاعية	63
3. منهج الدراسة	63
4. أدوات جمع البيانات	64
5. تصور لعرض ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة	65
6. استنتاج عام	67
7. اقتراحات وتوصيات	68
خاتمة	70
قائمة المراجع	72

مقدمة

مقدمة:

منذ القدم عرفت البشرية أشكالا عدة من التجمعات التي حملت معها تسميات وصور ونماذج مجتمعاتية متنوعة ومختلفة، اتسمت بالتماسك والترابط والثبات بين أفرادها، كانت في بدايتها مجتمعات تقليدية نشأت من الأسرة البسيطة، فالقبيلة فالقرية فالمدينة إلى الدولة الحديثة، ولقد شكل الأفراد لبنتها الأساسية وأساسها الوظيفي والعملي، بواسطة أعمال وأنشطة متنوعة، وهادفة إلى خدمة المجتمع وتنميته، ومن أهم تلك الأعمال نجد العمل الجماعي أو التطوعي الهادف إلى مساعدة الأفراد وخدمتهم بدون ربح أو مقابل، ولقد تطور هذا العمل وتبلور في الفكر الإداري في العصر الحديث وأصبح يعتمد على مؤسسات وتنظيمات مهيكلة ومنظمة تحت مسمى الجمعيات كإحدى التشكيلات التنظيمية والتطوعية والخيرية، ضمن حيز وإطار العمل الجمعوي لقيادة المجتمع المدني للأفضل وإلى الهدف المنشود، ولقد تزايد الاهتمام بالعمل الجمعوي وتطور لدى العديد من الكتاب والمفكرين في الأخير من القرن العشرين عند العديد من الدول وبخاصة الدول النامية، وصار من غير الممكن تصور مجتمع دون المجتمع المدني نضرا للدور الذي أصبح يلعبه خاصة في الوسط الطلابي الجامعي.

انطلاقا مما تقدم تهدف دراستنا هذه إلى معرفة أهمية ودور العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي، وقد أدرجنا هذه الدراسة في أربعة فصول محاولة منا الحصول على أهم المعلومات.

فقد اتخذنا الفصل الأول كمدخل للدراسة، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مدخل حول الجمعيات والحركة الجمعوية حيث حاولنا تحديد مفهوم الجمعيات وتاريخ الحركة الجمعوية، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه ماهية العمل الجمعوي ومحفزات الشباب للانضمام فيه. هذا فيما يتعلق بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فهو يتضمن الدراسة الميدانية وهي تصور لخطوات الدراسة الميدانية المفترض القيام بها.

المجانب النظري

الفصل الأول

الإطار المنهجي

أولا:أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا لاندراجه ضمن مجال تخصصنا.
- التعرف على واقع العمل الجمعوي وواقع الشباب داخل الجمعية وآليات العمل الجمعوي للشباب الجامعي.
- تساهم في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم الاجتماعية والسياسية في عقول الأفراد.
- تعليم الشباب الجامعي أنماط سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يكتسبها في محيط أسرته.

أسباب موضوعية:

- العمل على موضوع الشباب الجامعي وربطه بجانب مهم وهو العمل الجمعوي.
- معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي.
- معرفة أهمية العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي.

ثانيا: الإشكالية:

يدخل العمل الجمعوي ضمن المؤسسات الإجتماعية والثقافية وله أهمية كبيرة في المجتمع المدني وذلك من خلال خلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير والعمل على ادماجهم في العمل الاجتماعي وفتح المجال للإبداع وإبراز قدراتهم بالخلق والابتكار لجملة أداة قوية لمشاركة في تحمل المسؤولية مدركا لدوره في المجتمع وجعله مواطن محب لوطنه مشبع بقيم المواطنة ومع تزايد الاهتمام الدولي بالعمل الجمعوي مؤشرا واضح على الفوائد الكثيرة التي يحققها التطوع للفرد والمجتمع حيث تسعى دائما إلى نشر الوعي الفردي والاجتماعي كما تساهم في التوعية بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحلها بسلاسة، مما يساعد على تقديم الخدمات بصورة أسرع وأيسر من الأجهزة الحكومية وما لا شك فيه أن مشاركة الشباب وخاصة الشباب الجامعي في العمل الجمعوي له أهمية كبيرة عن طريق فتح المجال للتعبير عن رغباتهم والتعرف على العالم الخارجي وصقل المواهب وتطوير المعارف والمساهمة في النشأة الاجتماعية وذلك واضح في المجتمعات التي ظهرت بعدة صور مختلفة منها الثقافية، الاجتماعية، السياسية،...الخ وكل جمعية لها أهداف تسطرها حسب أولوياتها حيث أن كل جمعية تسعت إلى تحقيق النمو الفكري والعقلي للفرد من خلال محاضرات، ندوات،

اجتماعات فتلبي لذلك حاجات الشباب المتعطش للعلم والمعرفة وفي المقابل نرى أن معظم الجمعيات تسيرها إطارات غير كفئ لا تتحل بالقيادية أو روح المسؤولية أوبالأحرى الطاقم المسير الذي يعتبر القلب النابض الذي تقوم عليه الجمعية

وهذا يؤدي إلى سوء تسيير الجمعية وبالتالي إهمال عدة جوانب من بينها التحفيز أي تحفيز الشباب على المشاركة في العمل الجمعوي والذي يعتبر من أهم الأساليب والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات لاستمالة الشباب وكسب ولائهم من خلال عدة خصائص متمثلة في الشفافية التامةوالصدق والمصداقية التعريف بمدى أهميته كعنصر فعال وأساسي داخل مجتمعه واكن في المقابل نرى عكس ذلك فعزوف الشباب عن المشاركةفي العمل الجمعوي مؤشر حقيقي أو دليل واضح عن فشل الجمعيات في استقطاب أكبر عدد ممكن من هذه الفئة هذا يعود غالبا إلى الاتصال الغير فعال بين المسؤولين والشباب، انعدام روح المسؤولية، النشأة الأسرية التي تهتم فقط بالتعليم دون زرع روح التطوع ومساعدة الآخرين وهذا واضح من خلال مناهج وأنشطة المدارس والجامعات الخالية من كل ما يشجع على العمل الجمعوي، غياب الحوافز المادية، اختفاء المسؤولين خلف أسماء الجمعيات لتحقيق مصالحهم الخاصة وبالتالي أصبح العمل الجمعوي مجرد شكليات أو شعارات تحمل أو ترفع دون هدف واضح، ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي **ماهو الدور الذي يلعبه العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي؟**

ويندرج ضمن التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية متمثلة في:

- ماهي المعوقات والصعوبات التي تقف أمام العمل الجمعوي؟
- ماهي أهم الآليات التي تعمل على تحفيز الشباب الجامعي للإنضمام في العمل الجمعوي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

- غياب المشروع الجمعوي وذلك في ظل عدم وجود مشروع اجتماعي متكامل وهو ما يعيق طبيعة وسير أي تنظيم اجتماعي مدني.
- تمثل إطارا للتعاون على الخير، ولتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم.

رابعا: أهداف الدراسة:

- التعرف على العمل الجمعوي وخصائصه وأهميته والأساليب التي تساهم على تحفير الشباب الجامعي على العمل الجمعوي.
- التعرف على مدى ممارسة الشباب الجامعي للعمل الجمعوي .
- كشف أهم المعوقات والصعوبات التي يواجهها العمل الجمعوي.
- التعرف على دوافع العمل الجمعوي.

خامسا: أهمية موضوع الدراسة:

- تهدف إلى إبراز أهمية العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي.
- يساعد الباحث في التعرف على الأساليب التي يعتمد عليها العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي.
- رصد أهم الأسباب التي تقف وراء عزوف الشباب عن المشاركة في العمل الجمعوي ووضع استراتيجية لتدعيمه داخل الجامعات.
- أهمية اشتراك الشباب الجامعي في العمل الجمعوي لتطوير مجتمعاته

سادسا: الدراسات السابقة:

❖ **دراسة أحمد بوكابوس:** الحركة الجمعوية الثقافية في المجتمع الجزائري، دراسة سوسيولوجية حول الجمعيات الشبانية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

الاشكالية: تناولت هذه الدراسة الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي والتربوي والترفيهي التي هي حديثة النشأة، ويهدف مؤسسيها لوضع أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وألا تكون مجرد أهداف آنية، نفعية مؤقتة كون أن العمل في ميدان الشباب يعتبر امتداد طبيعيا للنشاط الاجتماعي والتربوي والثقافي والترويحي الذي تؤديه المسسات الاجتماعية الأخرى، وعليه يطرح التساؤل التالي:

- هل يمكن اعتبار التنظيمات الجمعوية الثقافية مجالا ملائما لإظهار مدى تماسك البنية الإجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

- ينتسب الأفراد إلى التنظيمات الجمعوية ويؤسسونها باعتبارها مجالا ملائما للخدمة الاجتماعية والثقافية والتربوية الموجهة للشباب والطفولة وتزداد أهميتها من خلال إمتدادها في العمق التاريخي للمجتمع، واهتمام الهيئات والأعضاء بتمويلها مما يعطيها قدرة على تحقيق أهدافها.

- ساهمت التنظيمات الجمعوية بكيفيات وأساليب مختلفة في بعث الوطنية في أوساط الشباب في مراحل مبكرة في تاريخ الجزائر .

- تعد التشكيلة الاجتماعية لمؤسسي التنظيمات الجمعوية جماعات الضغط ومصلحة أكثر منها جماعات إعداد والتنظيم الإجتماعي، لذلك تضع أهدافا عاما لا يمكن تحقيقها على المدى المنظور.

- تعتمد التنظيمات الجمعوية موضوع الدراسة في تمويلها على الخزينة العمومية أكثر من اعتمادها على النصوص القانونية المنظمة.

- تغلب عملية التداول على قيادة التنظيمات الجمعوية موضوع الدراسة، النزعة الجهوية أكثر من اعتمادها على النصوص القانونية المنظمة.

أهمية وأهداف الدراسة:

الأهمية:

- أن الخطاب السياسي حمل ويحمل هذه التنظيمات أكثر من إمكانياتها وقدراتها رغم علمه بإمكانياتها البشرية والمادية.

- بروز خطاب اجتماعي يحمل هذه التنظيمات مسؤولية بناء تنظيمات المجتمع الثقافية والاجتماعية دون تحديد كيفيات العمل وحدوده.

- التنازع القائم حول مبادئ وأهداف العمل، وان كانت نستمدة من الحقوق أم من الواجبات.

الأهداف:

- إعطاء صورة موضوعية لحركية هذه الظاهرة في المجتمع في ظل التعددية الحزبية والجمعوية.

- العمل على وضع نتائج هذا العمل بين أيدي العاملين والمهتمين بالمجال التنظيمي في الميدان الثقافي والتربوي ومدهم بالمعلومات.

- مساهمة هذه الدراسة الكمية التي تتناول أغلب إهتمامات هذه الجمعيات على إعطاء مجال أوسع لوضع فرضيات عديدة أكثر عمقا ودقة في الدراسات القادمة.

نتائج الدراسة:

- ظهور تنظيمات جمعوية مختلفة تمثل نسبة الإناث فيها 15.5 بالمئة ضمن التشكيلة الذكورية .

- بداية التنظيمات الجمعوية العاملة في ميدان الشباب كانت في بداياتها اصطناعية مما عرض مهامها إلى التداخل مع مهام العديدمن الوزارات خاصة الشباب والرياضة.

- أنها تنظيمات اجتماعية لاتعمل للوصول للسلطة بل الوصولبخدمتها إلى من عجزت السلطة السياسية عن توصيل خدماتها إليهم .

- سهولة كبيرة في التصرف في المال العام دون سابق خبرة في التسيير نتيجة جعل هذه التنظيمات وسيط بين أجهزة الدولة والشرائح الاجتماعية الطالبة للعون والمساعدة.

- التنظيمات الجمعوية المتعاملة مع قطاع الشباب والرياضة والمسماة وطنية لا تحقق المواصفات الوطنية من ناحية عدد المنخرطين الذي يسمح بالتواجد على المستوى الوطني.

- عدم قدرتها على التحكم في تسيير شؤونها وفق نص القانون أو حتى وفق التقاليد المعروفة

توظيف الدراسة:

لقد تم الاستعانة بهذه الدراسة في دراستنا كونها تناولت ظاهرة الحركة الجمعوية الثقافية في المجتمع الجزائري وبالأخص الجمعيات الشبانية حيث تتشارك ودراستنا في متغير الحركة الجمعوية وعليه إستعنا بهذه الدراسة في شرح بعض المفاهيم وأيضا فيما يخص الجزء المتعلق بالجمعيات.

إهمتمت هذه الدراسة بالكشف عن إمكانية إعتبار التنظيمات الجمعوية الثقافية مجال ملائم لإظهار مدى تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تمكنا من الإنطلاق في بحثنا هذا للبحث عن أهم إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر.

- **دراسة عبد الله بوصنوبرة:** الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة دكتوراه في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قالمة، الجزائر، 2011/2010.

الإشكالية :

تناولت الدراسة الفهم الأعمق لدور الحركة الجمعوية، التي تستهدف الشباب الجزائري في ظل المتغيرات الإجتماعية، هذه الحركة التي تمكنت من إحداث ديناميكية في ظل الانفتاح السياسي والتغير الإجتماعي وتكون مصدرا للحراك الإجتماعي والتحول الديمقراطي كونها تعبر عن فئة المستقبل "الشباب" حتى صارت هذه الجمعيات تعتبر من أهم أدوات الخدمة الإجتماعية التي أدخلتها مرحلة العلمية والمهنية.

التساؤل الرئيسي: ماهو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب؟

التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لمقابلة إحتياجات الشباب؟
- هل يمتد نشاط الجمعيات التي تقدم خدماتها لفائدة الشباب إلى الأرياف والقرى المعزولة
- إلى أي مدى حد يوجد تنسيق وتعاون بين الجمعيات الشبانية في إطار شبكات وإتحدات مدينة مشتركة؟
- ماهي أهم المعوقات التي تحول دون فعالية أداء الجمعيات لدورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب؟
- هل تطبق الحركة الجمعوية مبادئ طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟

أهمية وأهداف الدراسة:

الأهمية:

في كونها تتعرض لمسألة تطبيق الرعاية الإجتماعية للشباب بفضل الجمعيات من خلال مبادئ وأسس الخدمة الإجتماعية بمفهومها العلمي، كمهنة ضرورية لمواكبة آثار الإصلاحات التي تعرفها الجزائر.

الأهداف:

- معرفةالظروف التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها قبل وبعد الإستقلال، وعلاقتها بكل من الدولة والمجتمع.
- تقدير العدد الحقيقي للجمعيات الوطنية والمحلية الناشطة فعليا.

- معرفة خريطة توزيع النشاط الجمعوي عبر المناطق الريفية والحضرية.
- الكشف عن الجانب التنظيمي الداخلي للجمعيات.

نتيجة عامة للدراسة:

- أن الأغلبية الساحقة من الجمعيات الجزائرية ترى أن العمل الجمعوي فكرته نابعة من التكامل مع الدولة كعلاقة إيجابية وبناؤه معها، أي أن نسبة 91.66 بالمئة من الجمعيات لها نفس أهداف الدولة، وكل واحد يقوم بالمقام المحددة له.

توظيف الدراسة:

لقد تم توظيف هذه الدراسة التي هي عن الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، في الجانب النظري في بعض العناصر وفي شرح بعض المفاهيم .

- **دراسة رائدة شعبان عبد الرحمان علوان:** دور الجمعيات الإسلامية في تربية الفتيات المسلمات وسبل تطويرها في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم أصول الإسلامية، فلسطين، 2009.

السؤال الرئيسي: ماهو دور الجمعيات الإسلامية في تربية الفتيات المسلمات وسبل تطويرها بمحافظة غزة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما درجة قيام الجمعيات الإسلامية بتربية الفتيات بمحافظات غزة؟
2. ما أكثر الأدوار التربوية التي تقدمها الجمعيات الاسلامية؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين درجات تقدير الدور التربوي للجمعيات الاسلامية لدى كل من الإدارة والطالبات ؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين استجابات الطالبات يعزي لمتغير المؤسسة.

أهمية الدراسة:

- جاءت إستجابة للدراسات السابقة، فهي تتناول موضوعا إسلاميا.
- تبرز الدراسة أهمية دور الجمعيات الإسلامية تجاه تربية الفتيات بمحافظات غزة.
- وتفيد هذه الدراسة: المسؤولين عن هذه الجمعيات الإسلامية معرفة الصعوبات التي تواجهها الجمعية ومحاولة تذليلها...

نتائج الدراسة:

- في المجال الأخلاقي ونسبته 88.53 ويعتبر دور الجمعيات هنا مرتفع جدا.
- المجال الاجتماعي ونسبته 82.93 ويعتبر مرتفع جدا في هذا المجال.
- المجال التعليمي ونسبته 81.72 يعتبر مرتفع جدا أيضا.
- كما أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في درجات تقدير الدور التربوي وفقا لمتغير المؤسسة في المجالات السابقة.

توظيف الدراسة: لقد هذه الدراسة التي هي عن دور الجمعيات الإسلامية في تربية الفتيات المسلمات وسبل تطويرها في قطاع غزة، في بعض عناصر الجانب النظري، خاصة الجانب المتعلق بالجمعيات.

سابعا: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1. المجتمع المدني:

- **لغة:** كلمة مجتمع هي كلمة مشتقة من فعل جمع يجمع جمعا، والمجتمع هو مكان الاجتماع، وفي قاموس محيط المحيط، يورد معنى المجتمع كهيئة إجتماعية هي الحالة الحاصلة من إجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها. [1]

هناك من يرى أنه مأخوذ من الكلمة اللاتينية "civis" ويعني مدلولات كثيرة لها علاقة بالمواطن أو المواطنين أو الأهالي، وهو يتناقض مع التعبيرات التالية: أجنبي، رسمي، عسكري، ديني، إضافة إلى تعبير متوحش أو همجي.[2]

- **اصطلاحا:** يظهر في العصيان المدني، أو تطلق عليه هذه الصفة لأنه عصيان للقانون المدني أو لأنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية. [3]
- **المفهوم الإجرائي:** يمكن القول بأن المجتمع المدني: هو تلك التنظيمات الحرة والتطوعية التي يؤسسها مجموعة من أفراد المجتمع لخدمة الصالح العام، بشكل منظم ومقنن ويسمح لها بالتعبير وبكل حرية كونه الوسيط الحيادي بين الدولة والمجتمع.

---

[1]- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، سوريا،1997، ص 23.

[2]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008، ص 64.

[3]- هيجل، **فلسفة الحق**، المقطع 157، ص 133.

2. الجمعية:

- **لغة:** يقابلها في اللغة اللاتينية كلمة « association » وقد ترجمت هذه الكلمة في اللغة العربية إلى كلمات مختلفة المبنى وفي المعنى، فقد ترجمت إلى " رابطة " وتعني في هذا المعنى جماعة منظمة تقوم بهدف متخصص ومحدد وفق قواعد معينة ونسق للقيادة، كما توجد بين أعضائها مصالح مشتركة، وعلاقات غير شخصية وثانوية وتختلف الرابطة عن الجماعات الرسمية في دقة الأهداف وخصوصية العلاقات.[4]
- **اصطلاحا:** كما تعني كلمة جمعية جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد، من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي. [5]

ومن العلماء من يقول بأنه عندما تضاف كلمة الطوعية للمنظمة يصبح معناها جماعة ذات صفة اختياري مكونة من عدة أفراد لغرض معين غير الحصول على الربح المادي ويخضعون لنظام أساسي يحدد الأهداف وشروط العضوية والإدارة والتمويل...[6]

- **المفهوم الإجرائي:** ما يمكنه القول عن الجمعية أنها جماعة مكونة من عدة أفراد بصفة تطوعية حرة مؤقتة أو دائمة بغية تحقيق أهداف معينة لخدمة الصالح العام والمجتمع بعيدا عن الأرباح المادية والشخصية وفق خطة تتضمن إدارة، تمويل، نشاط وتنظيم.

3. الحركة الجمعوية:

- هي شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة للعمل الاجتماعي والثقافي في المجتمعات الحديثة تستهدف أحداث التغيير المرغوب لصالح فئاتها الاجتماعية وحقوق الإنسان. [7]
- **التعريف الإجرائي:** هي شكل من أشكال الحركات الإجتماعية في المجتمعات الحديثة هدفها خدمة المجتمعات.

4. العمل الجمعوي:

- **اصطلاحا:** هو عبارة عن نشاط تطوعي ومنظم تقوم به مجموعة أفراد داخل مؤسسة، تسمى ناديا أو جمعية أو منظمة، وعلى الرغم من تعدد الأسماء إلا أن ما يميزها جميعا هواجتماع أفرادها حول أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها.

---

[4]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 29.

[5] - Charlesdebbasche et Jacques bourdon, **les association buf ; collection : que sais,** paris 3e edition, 1990, p34.

[6]- Fredric Maatouk, **dictionary of sociology**, academia, Beirut, Lebanon, p23.

[7]- بابا عبد القادر، **المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجة خالقة للقيمة**، aekbaba@yahoo.com.

- **المفهوم الإجرائي:** هم مجمل النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الجمعيات على مستوى ولاية تيبازة.

5. <u>الشباب الجامعي:</u>

- **اصطلاحا:** نقصد بالشباب الجامعي فترة من الحياة التي ينضم فيها الشباب إلى الجامعة ويكون عمره من 19-25 عاما وتتسم بالقوة والنشاط والقدوة على العمل والانجاز والابداع وتقبل الأفكار الجديدة والقدوة على القيام بالاجتماعية.[8]
- **المفهوم الإجرائي:** يعتبر الشباب الجامعي فئة من المجتمع الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في الجامعة يتراوح أعمارهم ما بين 19-25 سنة وتتمتع هذه الفئة بالقدرة على القيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

[8]- جان عبد الرحمان، **مدى وعي الشباب الجامعي**، www. faculty.KSU.edu.Sa/darandari/Statistical.Materials، فحص بتاريخ 2020/02/16، 16:15.

الفصل الثاني

مدخل عام حول الجمعيات والحركة الجمعوية

تمهيد

1. مفهوم الجمعيات
2. نشأة وتطور الجمعيات
3. تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر
4. سبل تطوير الحركة الجمعوية
5. وظائف وأهداف الحركة الجمعوية
6. القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية
7. شروط تأسيس الجمعيات
8. الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعية
9. النظريات المفسرة لظاهرة الحركة الجمعوية

خلاصة الفصل

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل الحركة الجمعوية في الجزائر والجمعية كشكل جديد من أشكال التجمع و رد فعل على ترسخ الفردية وانحسار دور الدولة فما كان مورثا على أنه معطى طبيعي يصبح قرار فرديا واعيا ومن هذا المنطلق حاولنا دراسة التنظيم الجمعوي في الجزائر تاريخه وسبل تطويره وظائفه وأهدافه والنظريات المفسرة له.

الجمعيات في الجزائر تتميز بواقع خاص فرضته عدة متغيرات تحدد من خلالها مفهومها ونشأتها والقوانين المنظمة لها وشروط تأسيسها والهيكا الإداري والتنظيمي للجمعية.

1. مفهوم الجمعيات:

هي عبارة عن نظام تعاوني يقوم على أساس تعاون شخصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف معين. أو هي وحدة اجتماعية تبلور بناؤها وفق نموذج معين يتفق مع الهدف المحدد لها و ما يتطلبه ذلك من أنشطة و فعاليات و مدخلات.

ويعرفها **"مايكل سيرتيا"**: بأنها أنواع عديدة من الجماعات و المؤسسات المستقلة تماما أو إلى حد كبير من الحكومة و تتصف أساسا بأهداف إنسانية و تعاونية ال تجارية.

و تعرف أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر بمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو من أشخاص غير اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي.

وهي عبارة عن جماعة تتكون من عدد من الأشخاص، لا يقل عددهم عن عشرة ينظمون أنفسهم لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في القانون على أن لا تهدف أنشطتهم إلى الربح.[9]

و الجمعيات و المؤسسات الإجتماعية هي هيئات أو جماعات تنظم من خلالها الجهود للقيام بالخدمات الإجتماعية في مجال محدد أو عدة مجالات، و هي ليست جمعيات تجارية و لكنها تقوم على تقديم المساعدات والإعانات المختلفة لأفراد الشعب المحتاجين.[10]

كما عرفها القانون الجزائري **12-06** المؤرخ في **8 يناير 2012:** الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، و يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة و تشجيعها، لاسيما في المجال المهني و الإجتماعي و العلمي والأدبي والتربوي والثقافي والرياضي و البيئي والخيري والإنساني.[11]

و هي تقوم بادوار أساسية و مهمة للمساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية و هذه الأدوار تؤهلها أن تكون قاعدة الأساس لبلورة مؤسسات المجتمع المدني الحديث في الوطن العربي وقد حددت التشريعات العربية سمات الجمعيات و المؤسسات الخاصة على النحو التالي :

---

[9]- صفاء علي رفاعي ندى،**المجتمع المدني و مستقبل التنمية**،الطبعة الأولولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، القاهرة، - 25. 23ص ص، 2013.

[10]- صفاء علي رفاعي ندى، **مرجع سابق**، ص 99.

[11]- أمال عزري، جمال بن زروق، **استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الإجتماعية الإلكترونية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 07 ،مارس 2017 ،ص226

- أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، و تشترط بعض التشريعات حدا أدنى لعدد الأشخاص المكونين للجمعية، فالقانون المصري مثال يشترط عشرة أشخاص، ويستبعد من التأسيس أو العضوية الأشخاص المحرومون من مباشرة حقوقهم السياسية والمدنية .

2- يشترط على الجمعيات أن لا تهدف للحصول على الربح المادي، و أن لا يكون هدفها تحقيق أهداف غير مشروعة من ذلك مخالفة القانون أو النظام العام أو الأداب أو المساس بالنظام السياسي.

3- تتمتع الجمعيات باستقلال إداري ومالي نسبي.

4- حرصت اغلب التشريعات على إظهار السمة غير السياسية و غير الحزبية للجمعيات أو المؤسسات الخاصة.

و ما يلاحظ أن جل التشريعات العربية ماعدا لبنان تشترط إخطار السلطة الإدارية مسبقا و موافقتها كشرط أساسي لتأسيس هذه المنظمات ومباشرة نشاطها، ومن بينها قانون الجمعيات في تونس، الأردن، الجزائر، البحرين حيث تستلزم موافقة وزير الداخلية.

وهناك تشريعات عربية تضيف إلى الإخطار و الحصول على الموافقة، ضرورة إشهار الجمعية كشرط لمباشرة النشاط من أمثلتها حالات مصر و الإمارات، سوريا.[12]

وتعرف الجمعية بحسب رؤية كل كاتب وبيئته وبحسب تخصصه، فاللجمعية تعاريف متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لآخر حسب نظامها السياسي، وسياقها الثقافي والاجتماعي والأهداف المطلوبة منها؛ حيث توجد تسميات كثيرة فهناك من يسميها بالقطاع الأهلي أوالجمعيات الأهلية في بلدان المشرق العربي، لربطها بالمبادرات التطوعية والخيرية من جهة أخرى، كما يطلق على الجمعيات كذلك اسم القطاع غير الهادف للربح والقطاع المستقل والقطاع الثالث (الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص)، والقطاع الخيري والقطاع المعفى من الضرائب أو المنظمات غير[13] .
على ضوء ما سبق يمكننا أن نستخلص أن تأسيس الجمعيات يقوم على قاعدة تعاقدية قد تكون محددة أو غير محددة، أين يضع الأشخاص المؤسسين والمنخرطين فيها معارفهم

[12]- صفاء علي رفاعي ندى، مرجع سابق، ص ص116-117.
[13]- عبد العلي الصغيري، **قراءات مفاهمية مفهوم االعمل الجمعوي والمؤسسة الجمعوية**ص7 . www.academia.du. تاريخ التصفح 22 /02 / 2020 .

ومواردهم بصفة تطوعية ولغرض غير ربحي، وهذا من أجل ترقية و تشجيع النشاطات في مختلف الميادين لاسيما العلمية والثقافية والتربوية وكذا الخيرية...الخ

كما يتوجب على جل الجمعيات تحديد أهدافها بدقة، على أن تصب هذه الأهداف في خدمة الصالح العام و أن لا تكون متعارضة مع القيم والمبادئ و النظام العام.

وقد حاولنا من خلال دراستنا تسليط الضوء على عدد من الجمعيات بغض النظر عن مجال تخصصها و المجال الذي تنشط فيه، فكانت مزيجا بين الجمعيات الثقافية، الخيرية و الرياضية.

2. نشأة وتطور الجمعيات :

لقد عاش الإنسان منذ القدم حياة بسيطة معتمدا على ما تجود به الطبيعة، وعندما تقدمت العصور و طرأ التطور على المجتمع الإنساني و تغير بناؤه الإجتماعي من البسيط إلى المركب، وأخذ تيار المدنية طريقه إلى المجتمع، ظهرت بعض المشكلات الإجتماعية التي لم يكن يعرفها الإنسان في السابق كانتشار الفقر والبطالة بصورة كبيرة، و لقد أثرت المشكلات على الحياة الإجتماعية الأمر الذي أدى بالإنسان إلى التفكير في القضاء عليها و ذلك بالتخفيف من حدتها أو حلها حلا جذريا، و كان ذلك عن طريق الخدمات الإجتماعية والتي يعتبر التطوع والخير أحد أولوياتها الأساسية، وإن الحديث عن نشأة الجمعيات والمؤسسات الخيرية يكون على عدة أصعدة :

أ- على الصعيد العالمي : في البداية كانت جهود البر و الإحسان تتخذ في غالبها الطابع الفردي و شاركت بها الهيئات الدينية المختلفة، وظل الأمر على حاله إلى أن اتسعت رقعة المجتمعات البشرية و تعرضت الإنسانية لهزات اجتماعية و اقتصادية عنيفة اقتضت على أن جهود الأفراد لا تفي بالغرض ولا تحقق النتائج المرجوة لاسيما وقد تعرضت العلاقات الإجتماعية و الأسرية إلى عوامل تفكك ، فبدا التفكير في توحيد هذه الجهود وتجميعها لتتظافر وتحقق فاعلية أكبر و مردودا أفضل، لذا برزت فكرة إنشاء مؤسسات خيرية للبر والإحسان و كان ذلك في القرن 19 ،حيث حدثت تطورات هامة في ميدان الخدمة الإجتماعية التطوعية، و أهم هذه التطورات ما يلي:

1-تأسيس جمعية جنيف للمنفعة العامة **1863**، و يرجع الفضل في تأسيسها إلى الإيطالي **"هنري دونان"** وهي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى في الحروب، ثم عرفت باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

2- ظهور حركة جمعيات الإحسان التي بدأت عام **1869** في مدينة لندن و انجلترا.

3- أدت حركات الإصالح في الجامعات إلى قيام حركة المحلات الإجتماعية، و المحلات الإجتماعية هي مؤسسة اجتماعية تنشا في الأحياء الشعبية الفقيرة التي ينتشر فيها الفقر والآفات الإجتماعية الأخرى. [14]

ب- على الإسلامي العربي:

تشكل العمل الخيري المؤسسي منذ بداياته و حتى الآن متأثرا بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية و الثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي.

و هناك عدة عوامل كان لها تأثير واضح على توجهات وأهداف وحجم دور العمل في المراحل التاريخية المختلفة، فمن ناحية كان للقيم الدينية و الروحية في المنطقة العربية تأثير كبير على العمل الخيري المؤسسي، كما أن قيم التكافل الإجتماعي التي تحضى بها الأديان انعكست على المنظمات الخيرية فقاما بدور كبير في نشر التعليم و الثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات و المساعدات الإجتماعية، كما شهد هذا القطاع تطورا أثناء فترات النضال ضد االستعمار الأجنبي أو الحروب والكوارث التي شهدتها المنطقة العربية مما عزز التكاثف الشعبي واستنفار الجماهير وانتظامها من أجل الحفاظ على استقاللها و هويتها الوطنية.

وتعود نشأة الجمعيات في الوطن العربي إلى بدايات القرن 19 مثال مصر**1871** ، تونس**1867**، العراق **1873** ،الأردن **1912**، فلسطين **1920**.[15]

[14]- عزة عبد العزيز عبد الله عثمان، **اتجاهات الصحافة السعودية نحو الجمعيات الخيرية**، مقال مقدم إلى الندوة الكبرى التابعة لمركز البحوث، جامعة الملك سعود،د.ت.،ص 1.

[15]- دعاء عادل قاسم السكني، **المؤسسات الخيرية حكمها و ضوابط القائمين عليها**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص7.

3.تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

إن تاريخ الجمعيات في الجزائر على غرار العالم العربي أيضا هو حديث النشأة، بحيث لايتعدى أواخر القرن التاسع عشر رغم الحديث عن وجود مؤشرات لجذور المجتمع المدني في التراث العربي الإسلامي لدى عدد من الناشطين والباحثين العرب من أشكال تقليدية وطبيعية كالقبيلة والزوايا والأوقاف...إلخ، وهذا ما دعا البعض الآخر إلى اعتبار مفهوم المجتمع المدني وما يضمه من حركة جمعوية وتنظيمات مدنية ونوادي واتحادات... ظاهرة لا تاريخية مشتركة بين الدولة العربية.[16]

واعتمادا على ما أشار إليه **"أحمد توفيق المديني"** الذي يقول في سياق الحديث عن الجزائر سنة 1930 .

... تأسست في الجزائر جمعية رسمية تتمتع بالذاتية القانونية ولها الحق في قبول الهبات والتبرعات والأوقاف، يرئسها شيخ مدينة الجزائر، ولها خمسة أعضاء مسلمين وخمسة أعضاء من الأوروبيين، أما مداخلها فهي من الإعانة الدولية السنوية وقدرها **160000** فرنكا، ومن مداخيل التبرعات والصدقات وقليل ماهي.

كما يشير إلى جمعيات ذات طابع خيري سنة **1884**تم إنشائها بدعم من الإدارة الفرنسية، وقد أصبح إنشاء الجمعيات مقننا عام **1893**، حيث وضعت قواعد لهذه الجمعيات، وينص القانون حسب المديني على :

أنه يمكن إنشاء جمعيات تعاونية أهلية في كل منطقة بلدية[17] ويكون مركز الجمعيات في مركز العمّالة أو مركز العمّالة الثانوية، وتكون لها فروع في كل منطقة بلدية، (والعامل البريفي) هو الذي يسمى رئيسها بطلب من المجلس أو اللجنة البلدية، وعندما تتأسس جمعية يجب أن يعرض قانونها على الوالي ويصادق عليه، ووظيفة هذه الجمعيات هي إعانة الأهالي الفلاحين الفقراء...[18]

وقد كانت هذه الجمعيات تعرف بالجمعيات الإحتياطية وذلك بنسبة إلى مهمتها المتمثلة في جمع كميات من القمح والشعير ووضعها في مخازن إحتياطية لمواجهة سنوات العجاف،

---

[16]- عبد الناصر جابي، **النظام السياسي الجزائري، المجتمع الجزائري بين الأزمة والإنتقال**، إشراف عبد الله حمودي، وعي المجتمع ذاته، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998، ص ص 199 .

[17]- أحمد توفيق المديني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984، ص166.

[18]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص200.

وكان بإمكان الفرد أن ينخرط في هذه الجمعيات شرط أن يتعهد بدفع حصة من حصاده السنوي، وكان مجموع الحصص يمثل رأس مال الجمعية.

لكن هذه الجمعيات تلاشت مع نهاية القرن التاسع عشر وقد حاول الفرنسيون تعويضها بالجمعيات الإحتياطات اللاتكية، والتي كانت تقوم من جهة أخرى بتقديم القروض والمساعدات العينية للفلاحين[19] ، غير أنها باءت بالفشل بسبب الموقف العدائي للفلاحين اتجاهها وقد كان واضحا أن هدفها الأساسي هو ترسيخ وإستقرار الإدارة الفرنسية في مختلف البلديات، وفي بداية القرن العشرين ظهرت الجمعيات والنوادي المتنوعة والتي وإن دلت على شيء فإنما تدل على النضج واليقظة التي تزامنت مع جهود رواد تانهضة في الجزائر، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: **"... إن معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية الأولى من هذا القرن، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من طرف الحكومة العامة أيضا، وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توسيع المساعدات والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية هي جمعيات الإحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف"** [20]

وقد سمحت السلطات الفرنسية بتكوين الجمعيات الإجتماعية والتعليمية منذ بداية القرن العشرين، وهو ما فسخ المجال لظهور عدة جمعيات ونوادي في العاصمة وقسنطينة ومختلف مدن الجزائر، وقد توسع ذلك مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية وجمعية النواب، وقد رافق ذلك نوع من التسامح من الإدارة الفرنسية لإنشاء مثل هذه الخلايا الإجتماعية مادامت تحت رقابتها الشديدة، وقد شهدت مدينة قسينطينة وحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية وقل مثل ذلك في غيرها من أنحاء القطر وهي المرحلة التي تأسست فيها العديد من الجمعيات البارزة مثل جمعية العلماء المسلمين **(1830)** والتي كان لها دور رائد في رفع الوعي ، لدى العامة والخاصة واستنهاض الهمم للجهاد في سبيل الحرية والإستقلال، إلى جانب الدور التعليمي الديني الهام الذي رسخت من خلالها المبادئ الإسلامية، والشخصية العربية لدى الجزائريين مقابل مجهودات الإدارة الفرنسية، في طمس الهوية الجزائرية وفرنستها، وقد تأسست على غرار هذه الجمعية جمعيات هامة مختلفة مثل الكشافة الإسلامية الجزائرية **1936**، وجمعية الهلا الأحمر الجزائري **1957**، وغيرها من الجمعيات التي لعبت دورا هاما في رفع مستوى الوعي والتعاون والتكافل بين الجزائريين إبان الإستعمار والتخفيف من معاناتهم ومشاكلهم، غير أن هذه الجمعيات بدأت تتلاشى بعد الإستقلال وذلك بانتقاء أسباب وجودها، فقد كانت

[19]- أحمد توفيق المديني، مرجع سابق، ص167.

[20]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 203.

في معظمها جزءا من الحركة التحررية التي قاومت الإستعمار الفرنسي وقادت البلاد إلى الإستقلال، وبعد هذا المنعرج التاريخي أصبحت الدولة تلعب الدور الرئيسي في تغطية مختلف حاجيات المواطن، فلم تظهر الحاجة إلى وجود جمعيات أو منظمات توازي نشاط الدولة أو تكملها كما أن قوانين الدولة لم تشجع على النشاط الجمعوي [21] فقد كانت تضيق الخناق على هذه التنظيمات، وتخضعها للرقابة والإشراف من طرف هيئات الحزب الحاكم، حتى أن إدراجها ضمن مؤسسات المجتمع المدني يعد تعسفا فقد كانت هذه المنظمات الجماهيرية تفتقر إلى حرية التفكير والتعبير والمبادرة، بل كانت مؤسسات تابعة لأجهزة الدولة، وهو ما نلمسه في نصوص وقوانين تلك المرحلة مثلا: الميثاق الوطني لعام **1976** الذي يشير إلى أنه : **"تخضع المنظمات من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطنية وتوجاته ونصوصها الأساسية، وإذا كان الحزب يلعب إزاء المنظمات الجماهيرية دور الحافز والموجه والمراقب فإن عليه أن لا يضعف إمكانية المبادرة لديها فضلا عن أن يحل محلها ، وبناءا على ذلك يتحتم أن يتولى مناضلون من الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات إبتداءا من مستويات معينة."** [22]

وهو أيضا ما تؤكده المادة (100) من دستور **1976** وغيرها من النصوص في المواثيق والدساتير ومختلف القوانين التي عرفتها الجزائر أنذاك والتي تتفق جميعا في التأكيد على الرقابة الصارمة لنشاط المنظمة ومحدودية هامش الحرية التي تتمتع به، ومن أهم المنظمات الجماهيرية التي عرفتها هذه المرحلة:

الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الإتحاد الوطني للشباب الجزائري، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

هذا الوضع استمر حتى أكتوبر **1988** أين شكلت أحداث الإنتفاضة الشعبية منعرجا جديدا في مسار الدولة الجزائرية، حيث اضطرت إلى وضع دستور جديد **(1989)** الذي أكثر حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب. [23]

ومن ثم صدرت قوانين جديدة من بينها قانون الجمعيات (90-31) الذي يسمح بظهور آلاف الجمعيات المحلية والوطنية في وقت قياسي، وقد ساعد ضعف الدولة المرتبطة أساسا بالوهن الإقتصادي وفقدان الثقة السياسي في فتح الثغرات أمام الحركات الإجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تعددت هيئات الدفاع عن حقوق عن حقوق الإنسان كذا الحركات

[21]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص313 .316 .
[22]- الميثاق الوطني 1976، ص68 .
[23]- المواد 39 . 40 من دستور الجزائر عام 1989 .

الشبابية والنسوية، غلى جانب التعدد الواضح لأحزاب السياسية كما تمدنت الحركة الإجتماعية في تشكل جمعيات مختلفة مست مجالات نشاط واسعة حتى أنها صارت موضحة فكل فئة وكل حي وكل مجموعة مهنية تؤسس جمعيتها وتبدأ في المطالبة بالدعم المالي من أجهزة الدولة المحلية والوطنية ولا يدري كيف تصرف هذه الأموال. [24]

وقد بلغ عدد الجمعيات في الجزائر سنة **1992** حوالي **25.000** منظمة وإتحاد ورابطة وجمعية وليصل إلى **45000** جمعية محلية و**800** جمعية وطنية سنة **2004**، ويوجد في الجزائر العاصمة وحدها حوالي عشرة آلاف جمعية محلية وهي جمعيات متنوعة من حيث المجالات والأهداف فقد تجاوزت هذه الجمعيات مجرد تقديم المساعدات الإجتماعية أو العمل الخيري، إذ أصبحت تناضل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، حقوق الطفل، ترقية المرأة والدفاع عن حقوقها وتعليمها خاصة في الأرياف، محو الأمية، إعلام وتنشيط وإدماج الشباب، رعاية الفئات ذات الإحتياجات الختصة وغير ذلك من الإهتمامات الرياضية، العلمية، الترفيهية، المهنية، الدينية،...، حيث اهتمت بمختلف شرائح المجتمع ومختلف إحتياجاته، وسعت إلى ترقية المجتمع وتنميته كل بطريقتها وبإمكانياتها في ميدانها. [25]

4. سبل تطوير الحركة الجمعوية:

تطمح المجتمعات النامية عامة والعربية خاصة وتسعى لتنمية وتعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته، وذلك بإخراجها من الوضعية اللاوظيفية التي تعيشها، بل المأزق الذي يعيق حركتها، وأول مظاهر هذه الوضعية هو التبعية والإرتباط بغير الفئات التي من المفروض أن تستهدفها بالنشاط.

وكذلك نقص الوعي بأهميتها وفقر الإمكانيات والوسائل اللازمة للعمل الجمعوي...الخ. فما هي سبل إيجاد الحلول لتفعيل دور هذه الحركة؟

إن معالجة المعوقات لبست أمرا بسيطا لكن يجب أن يدخل ضمن خطة واستراتيجية شاملة تبدأ بالأسرة والمدرسة ثم الإعلام والمؤسسات الأخرى، بل أبعد من ذلك فإن الأمر يتطلب تغييرا في الثقافة السائدة، وأنماط التفكير المهيمن على المجتمع، ولهذا فإن الباحثين في توجههم لإيجاد طرق الخروج من مأزق المجتمع المدني في بلداننا، لا يختلفون في الإشارة إلى الأطر المتضمنة لأبعاد النشاط الجمعوي وجوانبه المعيقة، وهي الإطار السياسي

[24]- إسماعيل قيرة وآخرون : **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2002، ص 42 .
[25]- عزمي بشارة، نقلا عن علي الكنز، من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الإجتماعية، مجلة المستقبل العربي، عدد 185 (أفريل 1992)، ص 77 .

والقانوني والإطار الثقافي والإطار الإقتصادي والإجتماعي وأن أي حل لإشكالية ضعف دوره هو في إزالة مختلف العوائق وتحسين هذه الطر كشروط أساسية لنجاعة وفعالية المجتمع المدني. [26]

5. وظائف وأهداف الحركة الجمعوية:

الوظائف: حدد بعض الباحثين وظائف الجمعيات، وهي تتمثل في تلك الإجراءات التي تستهدف ما يلي:

- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختياريا أو اضطراريا إلى طاقات قادرة ومنتجة.
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الإجتماعي في مختلف الميادين.
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة.
- تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة.
- توسيع شبكة العلاقات الإجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة. [27]

الأهداف: وتتمثل فيما يلي:

- خدمة المجتمع وتقديم أوجه الرعاية الإجتماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- القيام بدور ريادي في التنمية المحلية.
- تقديم المساعدات والدعم المالي والمعنوي للأسر الفقيرة والمحتاجة.
- الاهتمام بتطوير القدرات الفنية والعملية للأعضاء وغيرهم.
- مساعدة المعاقين عقليا وجسديا وكذا كبار السن.
- الإسهام في رفع وشمول مستوى الخدمات الطبية والصحية في كل المناطق الجغرافية المختلفة .

[26]- عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**، أطروحة دكتوراه 2011/2010، ص88 .

[27]- فاطمة بن يحي، عمر طعام، **واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 11، جوان 2015، ص208 .

- النهوض بالمرأة وتطويرها من الناحيتين الإجتماعية والثقافية.
- القيام بالمشاريع الخيرية.
- الاهتمام بالطفولة ورعايتها عن طريق إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ومراكز ألعاب .[28]

6. القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية:

كان قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 05 جويلية 1901 المرجع لكل القوانين المنظمة وذلك حتى بعد الأستقلال وللفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1971 وشملت الأصناف الجمعوية الثلاث والمحددة وفق قواعد القانون الفرنسي : [29]

- التنظيمات غير المعلنة والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية .
- التنظيمات المعلن عنها والتي لا يمكن لها استقبال الهبات والإعلانات.
- التنظيمات ذات النفع العام والتي تتمتع بشخصية معنوية كاملة وذات أفضلية من حيث الدعم العمومي.

وبعد صدور أول تشريع جزائري ذو طبعة اشتراكية بتاريخ 1971 ثم إلغاء العمل بالقانون الفرنسي.

وقد انعكس واقع الحياة السياسية حسب **"الزبير عروس"** على التنظيمات الجمعوية الذي فرض عليها نوع من التوجه الإيديولوجي والسياسي [30]. وما جاء في هذا الدستور الذي أتى عقب إعلان الثورة الزراعية واستملاك الأراضي الخاصة والتي خشيت الحكومة من قيام الريفيين ضدها.

أما الدستور الصادر في 1976 والذي تم إصداره في ظل الميثاق الوطني أشد صلابة حيث ينص على أن حرية الاجتماع معترف بها وليست مكفولة كما نص القانون السابق وبالتالي فقد واجهت الجمعيات حدة القانون وقيوده وتدخل الحكومة في جميع نشاطاتها . [31]

---

[28]- عزة عبد العزيز عبد الإله عثمان، **اتجاهات الصحافة السعودية نحو الجمعيات الخيرية**، مقال مقدم إلى الندوة الكبرى التابعة لمركز البحوث، جامعة الملك سعود، د.ت، ص 4 .

[29]- الزبير عروس، **الحركة الجمعوية في الجزائر: الواقع والآفاق**، رقم 13، منشورات crasc، 2005 ، ص 18.

[30]- الزبير عروس، مرجع سابق ، ص 2.

[31]- www.nohr-s.org

وفي الثمانينات بدأ الحديث عن منظمات المجتمع المدني يكثر كتعبير للتوجه الديمقراطي وتبعا لذلك تم التصديق على القانون 15/85 في 1987 والذي أفضى إلى إلغاء الاعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان سائدا قبل 1971.

أما القانون السائد اليوم فهو الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1990 والذي شجع تكاثر الجمعيات في المجالات التقليدية الرياضية والثقافية ، الاجتماعية، الدينية وعلاوة على ذلك تشكلت جمعيات عاملة في مجال التطوير المستمر والبيئة وبعد تلك الفترة كانت هناك فترة من الركود نتيجة الأحداث الدامية في التسعينات وبعد إعلان حالة الطوارئ في 1992.

ومن أهم مميزات قانون 1990 :

كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الاجتماعية الثقافية الاقتصادية المهنية.

حدد القانون الحالي توفير الشروط التالية لتأسيس الجمعية:

- تعد أي جمعية باطلة في حالة ما إذا كان هدفها يخالف القوانين السارية والأداب العامة.
- وفي حالة ما إذا لم تتوفر في الأعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة 04 التي تنص على:
- أن يكون الفرد جزائري وراشد.
- يتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية .
- ليس لديه تاريخ يخالف مصالح الكفاح التحرري
- يجب عقد جمعية تأسيسية تجمع 15 عضوا على الأقل.
- يتعين على الأعضاء المؤسسين ايداع تصريح تأسيس الجمعية لدى الولاية مقر الجمعية في حال ما إذا كان نشاط الجمعية ذو طابع وطني أو جهوي.
- يجب عقد جمعية تأسيسية تجمع 15 عضوا على الأقل.
- يحدد القانون أجلا مدته 60 يوما لدراسة ملف تصريح التأسيس ويستلزم على الأعضاء القيام بحملة إشهارية فيما يخص تأسيس الجمعية في جريدة وطنية ويومية واحدة على الأقل.

ورغم أن بعض الدراسات العربية المقاربة التي أجريت في التسعينات على الجمعيات والمجتمعات المدنية قد منحت الحالة الجزائرية وضعا ايجابيا متميزا وهي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين الجمعيات خاصة تلك التي وصفت

القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تتحدث عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة فإن القراءة الجيدة للقانون والممارسات الفعلية المرتبطة به قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في الحكم المتفائل فإضافة إلى صعوبات التأسيس والتسيير التي تبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية إذ بفعل القانون والممارسات البيروقراطية تحتفظ الوزارة بحقها في طلب حل الجمعيات بواسطة قرار قضائي في شروط حددتها المادتين 32 و35 من القانون .[32]

هذه التجربة بإطارها القانوني الذي تطورت داخله وما يميزها من انتكاسة ولو جزئية بعد حالة العنف التي عاشتها الجزائر وما ترتب عن ذلك من نتائج تطبيق قانون الطوارئ ومم يضاف إليه من نقص في التجربة الديمقراطية لدى أجيال من الجزائريين تربوا لسنين داخل الأحادية كلها عوامل لم تساعد على انتاج تجربة جمعوية متميزة.

7. شروط تأسيس الجمعيات :

تضع كل دولة شروطا معينة لتأسيس الجمعيات تتناسب مع طبيعية المجتمع ومع طبيعة المجتمع ومع طبيعة نظام الحكم ويتعلق الأمر مثلا بالحد الأدنى من الأشخاص الذي يمكن معه تأسيس الجمعية والشروط الواجب توفيرها في هؤلاء الأشخاص المؤسسين والظروف التي ينبغي توفيرها وكذا أهداف هذه التنظيمات ، [33] وغير ذلك من النقاط التي ترتكز عليها قوانين الجمعيات كشروط ضرورية للتمكن من تكوين جمعية.

وتخضع عملية تأسيس الجمعية إلى سلسلة من البروتوكولات الرسمية التي تبدأ بالجمعية العامة تلك الأخيرة تضم جميع الأعضاء المؤسسين للجمعية ومن خلالها تتم المصادقة على القانون الأساسي للجمعية والذي يجب أن يشتمل على مجموعة محاور أساسية هب:

- هدف الجمعية وتسميتها.
- طريقة تنظيمها ومجال اختصاصها الإقليمي.
- حقوق أعضائها وواجباتهم.
- شروط انتساب الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم وكيفيات ذلك.
- شروط محتملة مرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد تعيين المندوبين لجلسات الجمعية العامةوكيفيات ذلك.

[32]- http://www.startimes.com/f.aspx?t=27476996

[33]- إبراهيم عبد الهادي المليجي، **تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 79-87 .

- دور الجمعية العامة والهيئات القيادية ونمط تسير بها.
- طريقة تعيين الهيئات القيادية وتجديدها وتجديد مدة عضويتها .
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات القيادية.
- قواعد دراسة تقارير النشاط وإجرائها والموافقة عليها وكذلك الموافقة على حسابات الجمعية.

8. الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعية:

تملك الجمعية باعتبارها مؤسسة رسمية هيكلا إداريا وتنظيميا، وذلك حسبما يتناسب مع طبيعة نشاطاتها وأهدافها، حيث أن البناء الإدارية للجمعية يعكس نوعية العمليات والإجراءات الداخلية التي تبنى عليها خطوات تحقيق الأهداف العامة التي تقوم عليها هذه المؤسسات، كما يعكس حجم نشاط الجمعية ودرجة تنوعه وتعقده وهو الأمر الذي يؤثر في العملية التنظيمية والبناء التنظيمي والبناء التنظيمي الإداري للجمعية، والشكل الموالي يوضح الهيكل الإداري لإحدى الجمعيات متوسطة الحجم في لبنان.

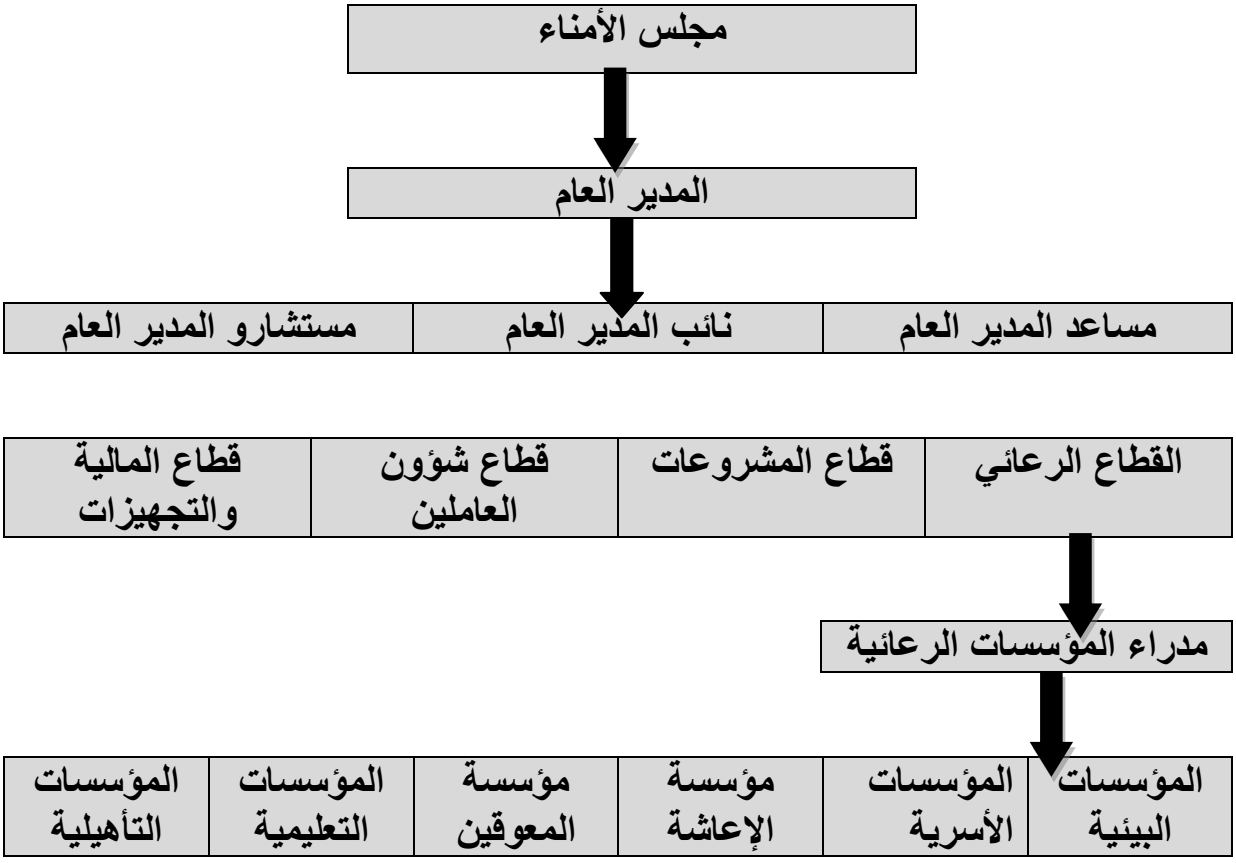

شكل رقم (01) : الهيكل الإداري للجمعية (دار الأيتام الإسلامية) [34]

غير أن الهيكل الإداري العام للجمعيات في الجزائر هو أكثر بساطة من ذلك إذ يتشكل عموما من :

الرئيس

نائب الرئيس

نائب ثاني الرئيس

كاتب عام

أمين المال

عضوين مساعدين

شكل رقم (02) : الهيكل الإداري العام للجمعيات بالجزائر. [35]

وطبعا هذا الهيكل (02) قابل للتعديل حسب ما يتوافق مع أهداف الجمعية واحتياجاتها وإمكانياتها التنظيمية، كما أنه قابل للتشعب والتعقد حسب حجم الجمعية ومساحتها الجغرافية التي تغطيها الجمعية وتشملها بنشاطها، ويمكن أن يتكيف هذا الهيكل التنظيمي أيضا حسب تخصص الجمعية وتنوع مجالاتها ونشاطاتها خاصة إمكانياتها المادية والبشرية.

والهيكل التنظيمي للجمعية ينبغي أن يحدد بوضوح في القانون الأساسي للجمعية، بحيث تحدد مهام كل عضو في مكتب الجمعية، حقوقه وواجباته والصلاحيات الممنوحة له، وذلك تفاديا لمشاكل تداخل الأدوار أو صراع الأدوار.

9. النظريات المفسرة لظاهرة الحركة الجمعوية:

يعود تاريخ الحركة الجمعوية في مختلف الدول إلى وقت حديث نسبيا، حيث ارتبط في بداية الظهور بالبرجوازية الأوروبية والتحول إلى المجتمع الصناعي، وماخلفه من آثار سلبي على الصعيد الإجتماعي من فقر وأمراض وتهميش...إلخ.

[34]- عبد الكريم عبيدات، **الحركة الجمعوية والجانب القانوني**، مداخلة ضمن ملتقى ولائي حول تكوين إطارات الحركة الجمعوية بولاية بسكرة/ من 11-12 فيفري، 2004، ص ص 4، 5، 6 .

[35]- عبد الكريم عبيدات، مرجع سابق، ص 7 .

أما في بلدان العالم الثالث والوطن العربي خاصة فإن ظاهرة الحركة الجمعوية انطلقت فعليا رغم بدايتها المحتشمة السابقة بالتزامن مع تبني النظام الليبرالي وتغير أدوار الدولة من الرعاية الكاملة والوجود الدائم في كل الميادين إلى التخلي عن جوانب هامة من تلك الأدوار ولهذا فقد ارتبطت ظاهرة الحركة الجمعوية بسيادة آليات اقتصاد السوق والديمقراطية وعليه نستعرض بعض النظريات المفسرة لدور الجمعيات فيما يلي:

- **نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق:** تعد هذه النظرية الأهم في فهم نمو الظاهرة الجمعوية في عالم اليوم، وملخصها هو أن عجز السوق والحركة الإقتصادية التي دعاها **"آدم سميث وريكاردو"** وغيرها عن إشباع حاجات السكان وعجز التدخل الحكومي من ناحية أخرى هو الدافع الأساسي لظهور الجمعيات والمنظمات أو بصفة عامة المجتمع المدني من أجل الدولة والسوق.
- **نظرية جانب التوفير أو الإمتداد:** تعتمد هذه على فكرة إخفاق الدولة والسوق معا في تحقيق المطالب الأساسية للمواطنين ولكن ليس كشرط دافع كاف لظهور الحركة الجمعوية ولهذا فهي تضيف شرطا ثانيا وهو توفير بيئة مشجعة وملائمة لظهور تلك الديناميكية الجمعوية متمثلة في وجود رواد مبدعين لديهم حافز لتأسيس جمعيات مختلفة لتقديم الخدمات وإشباع الحاجات، لكن ظهور هؤلاء الرواد بهذه النظرية مرتبط بعوامل مثل المنافسة الدينية والإيديولوجية والثقافية وغيرها، خاصة في ميادين الصحة والتعليم التي استقطبت أغلب الجمعيات. [36]
- **نظرية الثقة:** تستند هذه النظرية على تلاشي الثقة بين القطاع الخاص والمتعاملين معه حول نوعية السلع والخدمات التي يقدمها لهم (مثل الخدمات الصحية، التعليمية،...) وبالتالي يلجأ هؤلاء العملاء إلى قطاع آخر وهو القطاع الثالث أي الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح لتأمين مثل تلك السلع والخدمات وهكذا فكلما انخفضت الثقة بين المتعاملين والقطاع الخاص يزداد ميلهم للإعتماد على الحركة الجمعوية مما يفسر زيادة حجمها وأنشطتها.
- **نظرية الإعتماد المتبادل:** إذا كانت النظريات السابقة قد رسمت صورة متوترة للعلاقة بين جمعيات المجتمع المدني والدولة، وبالتالي اعتبار أن قوة طرف تخرج من ضعف الآخر، فإن هذه النظرية تعطي تفسيرا مغايرا لتلك العلاقة حيث لا وجود للصراع أو المنافسة بينهما، بل تعاون وشراكة واعتماد متبادل بين الدولة والمجتمع المدني، فأفاق الدولة والسوق من جهة وحاجة المجتمع المدني للدعم الحكومي المادي والقانوني من جهة أخرى يقود إلى إقامة علاقات تعاون وتكامل من أجلإشباع الحاجيات ومواجهة المشكلات، ومن هنا تفترض هذه النظرية أن تزيد

[36]- عبد الله بوصنوبرة، سبق ذكره، ص 60.

الدولة في أنفاقها على سياستها الإجتماعية، وتقيم عقود شراكة مع الجمعيات في ميادين الصحة والخدمات الإجتماعية. [37]

[37]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

خلاصة الفصل:

الحركة الجمعوية شكل من أشكال الحركات الإجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة للعمل الإجتماعي والثقافي... في المجتمعات الحديثة تستهدف إحداث التغيير المرغوب لصالح فئاتها الإجتماعية أو حقوق الإنسان. إن الحركات الإجتماعية الجديدة هي نمط من الفعاليات الإجتماعية مختلفة عن الأحزاب السياسية والنقابات. وتعبر عن مجموعات وفئات اجتماعية تجاهلتها في السابق الحركات ذات الطبيعة السياسية والطبقية. ولا تهدف هذه الحركات إلى الاستلاء على السلطة وإنما إحداث تغييرات على مستوى القواعد الشعبية وفق تكتيكات قصيرة المدى. بينما يعتبر العالم الإجتماعي المعاصر الفرنسي رونيه غاليسو أن الإنتقال من دراسة الحركات الإجتماعية إلى البحث في الحركات الجمعوية أصبح سمة العصر. وذلك نظرا لأزمة الحركات الإجتماعية (الكلاسيكية) التي كانت تركز على المطالب الإقتصادية والمهنية والمادية فحسب بواسطة النقابات. أما اليوم فقد ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة جديدة تتميز بالأفعال الإجتماعية خارج الفضاء الإقتصادي والإنتاجي.

ويرى الكثير من الباحثين أن هناك أوجه اختلاف عديدة بين الحركات الإجتماعية والحركة الجمعوية أو المنظمات غير الحكومية. على اعتيبار أن المفهوم الأول يشير إلى تلك القوى الإجتماعية التي تدفعها أزماتها لبلورة وعيها بالتعبير عنه في شكل انتفاضات احتجاجية أو حركات مطلبية منظمة كالنقابات أو الإتحادات المهنية.. أما المنظمات والجمعيات فهي تلك الجماعات الطوعية التي تعمل على تعبئة أوسع عضوية ممكنة حول هدف يتطلب التمكين لتحقيقه وتتخذ شكل جمعيات أو روابط ومن أمثلة ذلك أنصار البيئة وحركة الدفاع عن حقوق المرأة وحركة المناهضين للعولمة...إلخ.

الفصل الثالث

ماهية العمل الجمعوي

تمهيد

1. **مفهوم العمل الجمعوي وخصائصه.**
2. **نشأة وتطور العمل الجمعوي (قبل صدور القانون 1990 وبعده).**
3. **أهمية العمل الجمعوي ودوافعه وأهدافه.**
4. **دور العمل الجمعوي.**
5. **واقع ومعوقات العمل الجمعوي في الجزائر.**
6. **نجاح العمل الجمعوي وسبل تطويره.**
7. **السلطات العمومية والنشاط الجمعوي.**
8. **تحديات الجمعية والعمل الجمعوي بالجزائر.**
9. **محفزات الشباب للإنضمام في العمل الجمعوي.**

خلاصة الفصل

تمهيد

يعد العمل الجمعوي إحدى الدعامات الرئيسية والأساسية للمجتمع المدني، والتي تدخل ضمن الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية التي يسعى من خلالها مجموعة من الأفراد في إطار تنظيمي وهيكيلي إلى تحقيق المصلحة العامة.

وسنبحث في هذا الفصل مفهوم العمل الجمعوي، ثم نشأة وتطور العمل الجمعوي وأهميته ودوافعه وأهميته، كما نتطرق إلى سبل تطوير العمل الجمعوي وواقعه ومعوقاته ومحفزات الشباب للإنضمام في العمل الجمعوي، على التفصيل الآتي:

1. مفهوم العمل الجمعوي وخصائصه:

- **مفهوم العمل الجمعوي:**

لايوجد تعريف متفق عليه للعمل الجمعوي وهذا المصطلح مستمد من مفهوم الجمعية نفسه وتدل لفظة الحركة على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية، بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها وأنشطتها دون انتظار تدخل الدولة، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل، وينبغي الحكم على حيوية وقوة الحركة الجمعوية من تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها في إطارحيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة، فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناء على عدد الجمعيات وإنما على نوعيتها واستجابتها للمطالب.[38]

العمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من اجل تحقيق هدف مشترك هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الإنسان، لذلك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني والقيم المنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية والتصورية والوجدانية والسلوكية وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب والنقابات والمنضمات) والعمل الثقافي (والجمعيات والنوادي الرياضية).[39]

والعمل الجمعوي في جوهره ظاهرة اجتماعية ثقافية تتقاطع فيه مكونات الشخصية الممارسة له من حيث حمولتها المعرفية وقوتها الوجدانية الدافعة ومنحدرات انتمائها لاختيار هذا العمل دون الأخر وهذا التقاطع يجعل إذن من الممارسة الجمعوية مدخل للفعل في الواقع ليس للتغير بنياه الأساسية الكبرى (حتى لا نعطي للجمعيات دون قوى الفعل السياسي والاجتماعي المهيأ لهذا الفعل نظريا وتاريخيا) و بمعنى آخر إن العمل الجمعوي ليس في النهاية سوى منتوج تنظيمي وثقافي هادف من خلال ممارسات مجسدة إلى اكتساب المنخرط فيه وعيا محددا إزاء القضايا المطروحة بإلحاح على السياق الإجتماعي والتاريخي الذي يمارس فيه ذلك العمل، إذن ففي موضوع العمل الجمعوي نجد الممارسة هي التي تحدد المفهوم وليس العكس.[40]

---

[38]- غنية شليغم، تومي فضيلة، **تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية، حالة ورقلة**،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص8.

[39]- عبد العلي الصغيري، **قراءات مفاهمية مفهوم العمل الجمعوي والمؤسسة الجمعوية**،ص3. www.academia.edu ، تاريخ التصفح 2020/04/22 .

[40]- محمد الزبيري، **العمل الجمعوي بالمغرب واقع وآفاق**، الحوار المتمدن، العدد 1472، 2006، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580925/5/ ، تاريخ التصفح 2020/04/22 .

العمل الجمعوي في تحدياته القانونية والنفسية والإجتماعية يلوح كخطاب وممارسة تعمل في ضل سجل ثقافي أو حفل مجتمعي، يشترط وجود أفراد وجماعات تلتئم من أجل مخطط انجازي يروم إحداث تغيرات ما في سلم القيم والمواقف والاتجاهات والممارسات والسياسات. [41]

والعمل الجمعوي يعتبر رافدا رئيسيا من روافد العمل الجماهيري، سواءا من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل، أو من حيث حركيته ومساهمته من الموقع الخاص به في تغذية الصراع الإجتماعي في أبعادها الثقافية والإيديولوجية إضافة إلى كونه مجالا لتأطير المواطنين تأطيرا جيدا يسهل عليهما امتلاك الوعي بذواتهم وبطبيعة الأدوار الموكلة لهم في معركة التغيير والتقدم. [42]

العمل الجمعوي يعد ملمحا من ملامح الفعل المدني والمواطناتي والذي يجد أسسه النظرية في أدبيات المجتمع المدني وتحديدا مع هيغل وغرامشي وقبلا مع العقد الإجتماعي.

وإذا اعتبرنا الجمعية مجموعة من المواطنين الذين تعاقدوا على القيام بأنشطة وأعمال تعود بالمنفعة العامة عليهم أو على محيطهم الإجتماعي، ضمن قواعد تنضم علاقاتهم الداخلية والخارجية.

يعتبر العالم الإجتماعي المعاصر الفرنسي رونيه غاليسو [43] أن الإنتقال من دراسة الحركات الإجتماعية إلى البحث في الحركات الجمعوية أصبح سمة العصر، وذلك نظرا لأزمة الحركات الإجتماعية (الكلاسيكية) التي كانت تركز على المطالب الاقتصادية والمهنية والمادية فحسب بواسطة النقابات، أما اليوم فقد ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة جديدة تتميز بالأفعال الإجتماعية خارج الفضاء الإقتصادي والإنتاجي.

إن العمل الجمعوي يعتبر اليوم هو الممارسة اليومية من خلال الجمعيات التي ينظم في إطارها أناس تجمعهم نفس القناعة حول قضية معينة أو مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتركز على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية. [44]

---

[41]- عبد العلي الصغيري، مرجع سابق، ص3 .

[42]- غنية شليغم، فضيلة تومي، مرجع سابق، ص9.

[43]- عبد الله بوصنبورة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010، ص103.

[44]- عبد الله بوصنبورة، مرجع سابق، ص103.

- **خصائص العمل الجمعوي:**

يتميز العمل الجمعوي بالعديد من الخصائص والمميزات الآتية[45] :

- **الطوعية:** أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى الجمعيات المختلفة، باعتبار أن تأسيس الجمعية والعمل في كنفها يعتبر عملا حرا وبمحض إرادة الشخص المنضم إليها.
- **المؤسسية:** والتي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل ما يميز مجتمعاتنا هو الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.
- **الدور:** الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الإجتماعيين.
- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية.
- **الاستقلال في مقابل لبخضوع والتبعية:** أي أن لاتكون الجمعية خاضعة أو نابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث تسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع أهداف الجهة المسيطرة، ويمكننا أن نحدد هذه الاستقلالية من خلال مؤشرين هما:

1- الاستقلال المالي: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل هل هو خارجي أو ذاتي، فكلما كان التمويل من تبرعات واشتراكات أعضاء الجمعية كانت أكثر حرية في تسيير شؤونها الخاصة.

2- الاستقلال التنظيمي: أي كيفية تسيير شؤونها التنظيمية الداخلية بعيدا عن تدخل الوصايا.

- **التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي:** ويقصد به المستويات الأفقية والرأسية داخل الجمعية، وجود مستويات هرمية للقيام بوظائف الجمعية وحسن تنظيمها، فكلما كانت هذه المستويات واضحة المعالم كلما كانت الجمعية أكثر تنظيما واستطاعت أن تبسط نشاطها على رقع أكبر وتحقق انتشارا داخل المجتمع المعني.

[45]- غنية شليغم، فضيلة تومي، مرجع سابق، ص9.

- **التجانس أو التماسك في مقابل الإنقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل التنظيم أو الجمعية التيتؤثر على السير الحسن لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل الجمعية تعرضت هذه الأخيرة للتشتت والإضمحلال، وكلما سادت روح التعاون والتضامن داخل الجمعية وحلت الخلافات بطرق سلمية، استطاعت الجمعية أن تمضي قدما في سبيل تحقيق أهدافها.
- **تجميع المصالح والتوفيق فيما بينها:** وذلك ببلورة مواقف جماعية التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم من خلال منظمتهم أو جمعيتهم.
- **مواجهة الصراعات:** وذلك بالبحث الجماعي عن الحلول التوفيقية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى حل النزاعات عبر تدخل مؤسسات حكومية.
- **تعزيز التنمية المجتمعية:** وذلك عنطريق المساهمة الفعالة في بناء رأسمال اجتماعي بالإضافة إلى مجمل النشاطات التعاونية وتكوين وإفراز القيادات المتمتعة بروح التعاون والإنضباط .[46]
- **نشر الثقافة الحضارية:** باعتبار أن الجمعية هي مدرسة للتنشئة الديمقراطية والمدنية.

يدخل العمل الجمعوي ضمن الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية التي يسعى من خلالها مجموعة من الأفراد في إطار تنظيمي وهيكلي بهدف تحقيق المصلحة العامة، وهو يتسم بعنصر التطوع الإداري والمبادرة الشخصية انطلاقا من إيمان وقناعة راسخين لتحقيق مصالح عامة مع التحلي بروح التعاون والتكافل والتضامن، العمل الجمعوي هو يحتاج استمرارية الأفراد المتطوعين وتفانيهم وصبرهم على المواقف الصعبة التي تعترض طريقهم ومنه لايمكن فصل العمل الجمعوي عن العمل التطوعي لأنه في صوره هو أساس للنشاط الجمعوي، العمل التطوعي الجهد أو العمل الذي يقدمه أفراد أو مؤسسات إيمانا منهم بفكرة أو مبدأ معين. ولايتوقع القائمون على ذلك العمل أي جزاء أو حافز مادي، إنما هو نوع من الخدمة العامة للمجتمع يهدف إلى حل مشاكل أو صعوبات تواجهها الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه المتطوعين وقد تختلف دوافع هذا العمل بين ذاتية أو موضوعية.[47]

2. نشأة وتطور العمل الجمعوي في الجزائر:

لقد مر العمل الجمعوي في الجزائر بمراحل تاريخية هامة بدأ بالحقبة الاستعمارية وإلى ما بعد الاستقلال، وعليه سنبحث نشأة وتطور العمل الجمعوي في الجزائر قبل صدور

[46]- غنية شليغم، تومي فضيلة، مرجع سابق، ص9.

[47]- اسماعيل الزيود، سناء الكبيسي، **اتجاهات جامعة البترا نحو العمل التطوعي في الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 7، العدد 3، 2014، ص44.

قانون 1990 أول قانون متعلق بالجمعيات، ثم ما بعد مرحلة 1990 ، على التفصيل الآتي:

- **مرحلة ما قبل صدور قانون 1990:**

أ- مرحلة الاحتلال الفرنسي: الفترة من 1830 – 1962: إن نشأة ونشكل الجمعيات لم يكن في بداية الأمر إلا شكلا من الأشكال التعبيرية والعفوية، التي كانت تمثل هوية المجتمع وثقافته، وكان للقبيلو والزوايا والأوقاف دور أساسي في هذه العملية التي اقتصر نشاطها في الجانب الأخلاقي والخيري والتعاوني ذي المنفعة العامة (كالتويزة) مثلا، والتي كانت تسير في الكثير من الأحيان من طرف بعض التنظيمات المهنية والإجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسة الأوقاف، والتي كانت متحدة باسم (بالأمانة) والتي كانت تضم من 35 إلى 45 عضو حيث كانت تمارس الرقابة على جودة المنتوج والتحكم في الأسعار والتنظيم الإجتماعي، وحماية مصالح أفرادها ونجد أيضا بعض التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم الحومة وكل حي يملك ممثله ويسمى (بالأمين)[48]. والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضم حقوقهم، واستمر الخال على ما هو عليه حتى بعد الاحتلال الفرنسي وإلى غاية تشكل جمعيات ونواد ثقافية ورياضية وعمالية مختلطة تجمع بين الجزائريين الأهالي والمعمرين وذلك لارتباطات تتعلق بالعمل والدراسة وكذا الجيش وأهدافها كانت مطلبية واندماجية تحاول اقناع المستعمر بضرورة المساواة بين الطرفين لكن سرعان ما تشكلت من جديد جمعيات ونواد جزائرية محصنة كانت تعتني بالمسائل الإجتماعية ومحاولة تقديم المعونة والمساعدة للمحتاجين من السكان والحفاظ على الثقافة الجزائري إلى غاية قانون الجمعيات الفرنسي [49] الصادر بتاريخ 12 جويلية لسنة 1901 الذي أتاح بعض الحرية فاستغله المواطنون الجزائريون في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة الجزائرية وبالتالي فإن الظروف المزرية التي عاشتها الجزائر في الفترة الاستعمارية عجلت بظهور ما يعرف الحركة الوطنية وبدءت تكويناتها السياسية ونشاطها من أجل التحرر والاستقلال وقد لعب بعض المثقفين والقادمين من خارج البلاد من المشرق العربي أومن أوروبا دورا أساسيا في قيام هذه الجمعيات الثقافية والأدبية والنوادي والتي عملت على حفاظ خصوصية المجتمع الجزائري، ومنذ 1902 تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، وحلقة صالح باي بقسنطينة سنة 1907، ورابطة الشبان الجزائريين بتلمسان ونادي التقدم بعنابة وغيرها، تحركها الدوافع الوطنية وخلال مرحلة ما بين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في

[48]- عبد السلام عبد اللاوي ،**"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي ، مرباح – ورقلة، 2011 - 2010، ص 29 .

[49]- عوايشة نصر الدين، **"الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية ، جامعة ،وهران2 ، 2015 /2016، ص 4.

الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين والأطباء والمعلمين والتجار وغيرهم، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم والملاكمة مثلا دورا هاما في تجميع وتأطير الجزائريين خاصة الشباب مشكلين نوعا من التضامن الوطني، وبرزت بعض الجمعيات الفاعلة آنذاك كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 بدافع الإصلاح الديني وتعليم الجزائريين [50]، ومحاربة الخرفات لكن المستعمر عمد على التضييق على الجمعيات الجزائرية وقيد حرية تحركها، فازداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والمهنية وإتحاد الطلبة والكشافة بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة والدعوة للإضطرابات وجمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية. [51]

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال: الفترة الأولى (1962- 1971): بعد الاستقلال عرفت الجزائر فراغا تشريعيا تم معالجته بصدور قانون رقم 62/157 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والذي نص في مادته الأولى على تطبيق القوانين الفرنسية بالجزائر إلا ما كان مخالفا للسيادة الوطنية وعليه تم تطبيق قانون الجمعيات الفرنسي الأنف الذكر وهو قانون 01 جويلية 1901 وبموجب هذا القانون تم التضييق من هامش الحرية أمام النشاطات والمبادرات الذاتية المستقلة للمواطنين، فاتسمت تلك الفترة بتقييد عمل الجمعيات والتنظيمات الموجودة والتي كان يمكنها المشاركة مع الدولة في مجهودات التنمية، لكن الدولة تبنت سياسة مركزية صارمة، واعتمدت على نظام الحزب الواحد الذي اعتبر أداة التعبير الوحيدة في جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فمنعت أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم الذاتي[52]، ثم صدر مرسوم مارس 1964 الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الإجتماعية والثقافية والرياضية، واعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة، لهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية والقوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات والقمع ومحاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات وغايات الدولة، ومرت الحركة الجمعوية مرحلة صعبة من تاريخ المجتمع، شهدت سيطرة السلطة واحتكارها لكل الأنشطة الإجتماعية وحتى الخيرية بواسطة أجهزة ومؤسساتها الحكومية، مع ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطرة إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنها الحركة الجمعوية، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا عدم وجود قانون جزائري خاص بالجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقا

[50]- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص29.
[51]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص 103.
[52]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص103.

للقانون الفرنسي 1901 حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971[53] الخاص بالجمعيات إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات والسياسات العامة للبلاد.

الفترة الثانية (من 1971 إلى 1980): مع صدور قانون 79/71 في 03-12-1971 أنهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، وكان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا، اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا ، وأجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد، أو تحل كما تم إلحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الإقتصادية الكبرى مع حمل علاماتها، رغم دورها النضالي الكبير من خلال فترة الحركة الوطنية، لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة، وعليه فإن هذه المرحلة من تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر اتسمت بالشلل نظرا للروح القمعية والعقابية للقانون المذكور، وظهور مجتمع مدني مرتبط بالدولة وأجهزتها الرسمية أطلق عليه اسم المنظمات الجماهيرية مثا اتحاد النساء والشباب والعمال...الخ[54]، لكنه لم يتمتع بالاستقلالية الضرورية لكل مجتمع مدني حقيقي. وقد أدى اختزال الدولة لدور المجتمع المدني وأشكاله التمثيلية إلى جعله دورا وظيفيا محصنا، لهذا فإن قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع.

الفترة الثالثة (من 1980 إلى 1990): لقد تغيرت نبرة الخطاب السياسي للسلطة وأصبح المفهوم المتداول آنذاك هو مفهوم المجتمع المدني، وكانت فترة الثمانينات فترة خصبة تغيرت خلالها علاقة السلطة بالمجتمع، الأمر الذي فرض أسلوب عيش جديد فرضته الظروف الراهنة سياسيا اقتصاديا اجتماعيا في أوساط شرائح المجتمع تحت شعار من أجل حياة أفضل، وتغيرت من خلالها كل المفاهيم وأصبحت هناك معارضة لكل توجه اشتراكي وعمليا تجسدت لاحقا بالمصادقة على القانون رقم 85/15 لسنة 1987 المتعلق بالتنظيمات السياسية، وعلى المستوى التطبيقي تم إلغاء الإعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان معمولا به قبل 1971، وما ميز تلك الفترة الاهتمام المتزايد بالقطاع الجمعوي وتخلي الدولة عن بعض مهامها ووظائفها لفائدة الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما أشار إليه الميثاق الوطني 1986 ثم صدور القانون رقم 87/15 بتاريخ

[53]- الأمر رقم 71- 79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد5، 24-12-1971، ص 1815.
[54]- عبد الله بوصنبورة، مرجع سابق، ص98.

1987/07/21 الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والمهنية .[55]

لقد استجابت السلطةلمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية وما أحداث قسنطينة 1986 إلى دليل ذلك فأظهرت السلطات حينها نوعا من التفتح وهذا بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعوي والتطوعي وفي ذات السياق ظهرت أولمنظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي تم الإعتراف بها سنة 1987، إضافة إلى الجمعيات الثقافية الأمازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم والتأطير خاصة في أوساط الشباب فنشأة عدة جمعيات باغ عددها حسب جريدة الشعب حوالي 11 ألف جمعية بتاريخ 1989/05/11 وإلى غاية تلك الأحداث التي شهدتها الجزائر في 05 أكتوبر 1988 والتي كانت نقطة تحول بارزة كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي مست المواطن وكانت نقطة تحول في المسار الديمقراطي وكان كتتويج لانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائمة على التعددية التي تجسدت ملامحه فيما بعد تشريعيا في دستور 89 والتراجع عن مبدأ الحزب الواحد[56]، كل هذا شكل ضغطا نتج عنه انفجار هائل في تأسيس الجمعيات، لاسيما بعد اعتراف الدستور بحق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي في المادة 40 منه والتي أشارت (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب)[57] وعديدة هي الجمعيات التي ظهرت في تلك الفترة مثل الجمعيات الخيرية والاتحادات النسائية التي في معضمها تابعة لأحزاب المعارضة مثل الإتحاد النسائي التابع لحركة مجتمع السلم، جمعيات حقوق الإنسان أهمها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والحركة الثقافية البربرية MCB بالإضافة إلى جمعيات ثقافية تنشط عبر ربوع التراب الوطني.[58]

- **مرحلة ما بعد صدور القانون 1990:**

اتسمت هذه الفترة بجملة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية بعد إقرار الدولة دستور فيفري 1989، وكان أول إجراء اتخذه النظام السياسي القوانين التي مست جميع جميع القوى والجماعات والأفراد في إطار ديقمراطي تم من خلالها الاعتراف بالحق الفردي وحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الفرديةوتشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه. ولقد أقر الدستور التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرارات والسياسات عبر عدة آليات على رأسها حرية تكوين الجمعيات، وهذا ماعنته

[55]- عبد الله بوصنبورة، مرجع سابق، ص98.
[56]- عبد الله بوصنبورة، مرجع سابق، ص98.
[57]- انظر المادة 39 من دستور 1989.
[58]- عبد الله بوصنبورة، مرجع سابق، ص98.

المادة 39 من دستور 1989 التي نصت على: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن"[59] وكذا عبر آلية تعددية الأحزاب السياسية من خلال المادة 40 من نفس الدستور التي تنص: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به."[60] ولهذا الغرض أصبحت الجمعيات تشكل اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الفاعلة المحركة للمجتمع فتزايد وتكاثر عدد الجمعيات بعد صدورالقانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04، والذي فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعا للعمل والنشاط والتطوع وتقديم الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية، ويعتبر القانون 31/90 بداية للحياة التعددية الجمعوية، وأعطى جملة من الضمانات والتي حدد من خلالها كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات في مختلف الميادين وحدد المدة القانونية لحماية مبدأإنشاء الجمعيات وفي ضله تأسس كم هائل من الجمعيات خاصة بعد تخفيف وتبسيط الإجراءات لمنح الإعتماد، فظهرت آلاف الجمعيات الوطنية والمحلية بشكل حماسي، وللمقارنة فبين عام 1976 وعام 1988 أي في مدة 12 عام اعتمدت 98 جمعية فقط، أما بين عام 1989 وعام 1996 أي في مدة تزيد على 6 سنوات بقليل فقد أنشئت 687 جمعية وطنية وخلال المدتين المذكورتين أعلاه أنشئت في مجموعها 776 جمعية وطنية و 45000 جمعية محلية.[61]

لقد أعطى القانون 31/90 حيزا كبيرا للمواطن في تأسيس الجمعيات والمشاركة فيها وفقا لمعايير وشروط محددة، كما صدربعده أيضا القانون رقم 14/90 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي الذي كرس صراحة مبدأ حرية التنظيم النقابي وتعدديته في المادة 2: يحق للعمال من جهة والمستخدمين من جهة أخرى الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد أن يكونوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.[62] وتشير التقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصية الأولى على الحركة الجمعوية إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية تطور بشكل كبير فبلغ عددها سنة 1992 إلى 30 ألف جمعية و48 ألف جمعية سنة 1997 ثم إلى 53 ألف سنة 2000، لينتقل سنة 2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية منها نحو 830 جمعية وطنية تنشط ومسجلة في جميع المجالات وعلى رأسها الجمعيات المهنية وجمعيات تخص الأطباء، المحامين، المقاولين والجمعيات الرياضية والثقافية وجمعيات وطنية في المجال الطبي والصحيوفي الميدان العلمي والتكنولوجي، جمعيات خاصة بالمرأة وجمعيات تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات

[59]- المادة 39 من دستور 1989.

[60]- المادة 40 من دستور 1989.

[61]- ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص173.

[62]- انظر المادة 2 من القانون رقم 90-14 مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو 1990، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 23 المؤرخة في 13 ذي القعدة عام 1410 هـ.

الاجتماعية[63] لكن من 2005 إلى 2008 انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية بسبب العنف والمصاعب الأمنية من جهة ومحاولات الإختراق من طرف الحكومة والأحزاب، كذلك الظروف الخارجية كأحداث 11 سبتمبر 2001 وكان لها دورا في تغيير النظرة إلى العمل الجمعوي والتطوعي وفعل الخير، فأصبحت هذه الأنشطة في كثير من الحالات مرادفة للإرهاب سواء في العالم العربي أو في أوروبا وغيرها، وفرضت قيودا على تمويل الجمعيات مما أفقدها الكثير من المصادر الحيوية واللازمة لنشاطها.[64] ولقد حمل خطاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في مارس 2011 انفتاحا وتفهما كبيرا من أجل الدفع بعجلة التنمية في الجزائر بجملة من الاصلاحات مست مختلف الفواعل النشطة على الساحة خاصة الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والإعلام وفي هذا الصدد تم استحداث قانون جديد عرف بقانون 12/06 المؤرخ في 2012/01/12 والذي عرف الجمعية في مادته الثانية بقوله تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنوي على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة وغير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.[65]

لقد جاء هذا القانون أكثر صرامة وتشديدا على الجمعيات وقيد من حركة النشاط الجمعوي في الجزائر خاصة مع الظروف التي صاحبت صدوره والتي مست رياح التغيير فيه بعض الدول العربية في منظوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إن القانون 12/06 شدد من إجراءات التأسيس على الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطاتها ومواردها المالية وعلاقتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر، فبالرغم من تعدادها الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013 إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمنسابتية وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا.[66]

ومنذ صدور القانون الجديد ان أغلب الجمعيات شهدت تغيرات جذرية في فعاليتها ونشاطها مست كل الوطن خاصة ما تعلقت بمسألة التمويل والتمويل الأجنبي الذي فصل فيه

---

[63]- الزبير عروس، **الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، محاولة في المفهوم والوظيفة ،** https://crasc.dz/pnt/index.php/fr/ ، تاريخ الزيارة 2020/02/12.

[64]- موزاي بلال، **الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر**، مجلات جيل مركز البحث العلمي، 22 يوليو 2015، تاريخ الزيارة 2020/04/22، الساعة 13:33

[65]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 2، الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012.

[66]- بن ناصر بوطيب، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص260.

القانون 12/06 وهذا ما نصت عليه المادة 13 من القانون المذكور أن الجمعية تتميز بهدفها وتسميتها وعملها مع الأحزاب السياسية ولا يمكن أن تكون لها علاقة سواء كانت تنظيمية أو هيكلية كما لا يمكنها أن تتلقى اعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز المساهمة في تحويلها كما منع القانون تدخل أي شخص معنويا أو طبيعيا أجنبي عن الجمعية من التدخل في سيرها.[67]

3. أهمية العمل الجمعوي ودوافعه وأهدافه:

- **أهمية العمل الجمعوي:** تبرز أهمية العمل الجمعوي كلما تقدمت المجتمعات وتعقدت العلاقات الاجتماعية داخلها، فقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومتطلبات الحياة المعاصرة إلى تحول العمل من مجرد أعمال فردية تقليدية إلى أعمال جماعية منظمة في شكل جمعيات ومؤسسات حديثة وفي مجالات متعددة مع خدمة المجتمع وتنميته وظروفه المستجدة، وتكمن أهمية الأعمال الجمعوية في مايلي:

1- تكميل العمل الحكومي عن طريق رفع مستوى الخدمة أو تكميلها.

2- توفير خدمات جديدة أو قد يصعب على الدوائر الحكومية تقديمها لما تتسم به المؤسسات التطوعية من مرونة.

3- تأدية خدمات لا تقوم بها الدولة لظروف مثل وجود أنظمة تحد من تدخل الدولة في بعض الشؤون.

- **أهداف العمل الجمعوي:** يوجد هناك أهداف خاصة بالمجتمع، و أهداف خاصة بالمؤسسة و المتطوعين و هي كما يلي :

أولا أهداف خاصة بالمجتمع : وتتمثل فيما يلي :

1- التعرف على الفجوات الموجودة في نظم الخدمات وإثارة الاهتمام بها.

2- المساهمة في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، حيث يتميز العمل الجمعوي بالسرعة والمرونة وقلة التكاليف.

3- التكامل مع الجهود الحكومية وتدعيمها سواء برفع مستوى الخدمات أو توسيعها.

[67]- بن ناصر بوطيب، مرجع سابق، ص260.

4- مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أزمات وكوارث لقدرة هذا القطاع على تعبئة الجهود الذاتية والطاقات الشعبية.

5- المساهمة الإيجابية في مواجهة السلبية التي تعيق انتشار ثقافة المشاركة وإقامة أسس المجتمع الديمقراطي من خلال المساهمة الخلاقة في تنمية مهارات وقدرات أعضائه.

6- إنشاء شبكات التنمية وشبكات الأمان تجسيدا للشراكة بين أطراف المجتمع (جهود ومبادرات المنظمات الأهلية، الأجهزة الرسمية...) من أجل قيادة مشتركة ورشيدة لعمليات التنمية المتواصلة .

7- المساهمة في توفير الخدمات الإجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية.

8- حماية الشباب والفئات الأخرى من الأوبئة الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها أبناؤنا لكون التطوع سلوك إداري ينمي روح الانتماء والمواطنة .

ثانيا أهداف خاصة بالمؤسسة:

1- استثمار الكفاءات والخبرات الكامنة لدى الأشخاص المتطوعين وتفعيلها .

2- الوصول إلى أكبر عدد من الناس وإشراكهم في أنشطة المؤسسة .

3- تعويض النقص في بعض المؤسسات لاسيما المتطوعين المهرة .

4- العمل على ربط المؤسسة بالمجتمع المحلي.

5- الوصول إلى أكبر عدد من الفئات المستهدفة والتعرف على احتياجاتهم ومحاولة إشباعها.

ثالثا أهداف خاصة بالمتطوعين:

1- التوجيه الإيجابي لطاقات المتطوع وإكسابه مجموعة من الخبرات الاجتماعية التي تساهم في تكامل شخصيته.

2- إشباع حاجاته إلى تقدير الآخرين له والانتماء إلى جماعة أو مؤسسة تلقى التقدير في المجتمع.

3- تنمية الوعي بقيمة العمل الجماعي والإحساس بالآخر.

4- إشباع الحاجة إلى الانتماء والإحساس بالعدالة في المجتمع من خلال مشاركة المتطوع في رسم الخطط وصنع القرارات السياسات.

5- الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية السلمية وغرس قيم التعاون والمشاركة والرغبة في العمل التطوعي.

6- اكتساب خبرات ومهارات حياتية جديدة تسهم في بنائه النفسي والاجتماعي مثل مهارات التنظيم والحوار والعمل المشترك.

7- اكتساب مهارات وقدرات مهنية تزيد من فرصته في الحصول على عمل أو ترقي في مستواه المهني.[68]

- ✓ **دوافع العمل الجمعوي:**

- العمل من أجل الصالح العام.
- حب العمل مع الآخرين.
- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.
- كسب احترام وتقدير الآخرين.
- تكوين أصدقاء.
- الحصول على كسب مادي.
- تلبية بعض الاحتياجات.[69]

4. دور العمل الجمعوي:

يتمثل دور الجمعيات في الوظائف التالية:

- بث روح التعاون والمحبة والتكافل الاجتماعي والترابط الأسري بين أفراد المجتمع.
- الإسهام في حل الكثير من مشاكل الأسر الفقيرة وتوفير أدنى حد من متطلبات الحياة الضرورية والتنسيق مع جهات ذات علاقة.
- تشجيع ودعم الأطفال ذوي المواهب المختلفة كلا في مجاله وتنمية تلك المواهب والإبداعات وصقلها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.[70]

[68]- سحر خضر محمود درويش، **اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي في المؤسسات الأهلية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص ص 64-66.

[69]- عمر رحال، **الشباب و العمل التطوعي في فلسطين**، بحث مقدم إلى مؤسسة الحياة للإغاثة و التنمية، 2006،ص 33.

- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختياريا واضطراريا إلى طاقات قادرة ومنتجة تجمع وتنسق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الإجنماعي في مختلف الميادين.
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطقالمحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة.
- تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة .
- توسيع شبكات العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإدارة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة.[71]
- توعية الجمهور وتحسيسه بحقوقه في البرامج التنموية الحكومية.
- تشجيع وكالات الإغاثة الرسمية والوزارات على تبني مقاربات ناجحة تمت تجربتها في القطاع التطوعي.
- اعتبار الجانب المطلبي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي مكملا حسن إدارة العمل الحكومي.[72]

5. واقع ومعوقات العمل الجمعوي في الجزائر:

تعاني أغلب الجمعيات من عدم تمكنها من الحفاظ على وتيرة عمل متواصلة مع الشريحة المعنية وكذا عجزها عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا بسسب ارتباطها بدعم الدولة أوالمنظمات غير الحومية حيث نجد أن 68% من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية والبلدية).[73]

---

[70]- هبة حسين عبد الغني غنيمة، **الأنشطة الإتصالية للجمعيات الخيرية ودورها في تشكيل معارف واتجاهات نحو العمل الخيري** مذكرة ماجستير، كلية الآدب قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، مصر،2004، ص ص 113-114-115.

[71]- بن يحي فاطمة، طعام عمر، **واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 11، جوان 2015، ص208.

[72]- قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** مذكرة ماجيستير، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، عنابة-الجزائر، ص ص 92-93.

[73]- عمر دارس، **الظاهرة الجمعوية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية**،واقع وىفاق، إنسانيات، العدد 28، أفريل- جوان 2005، ص31.

واعتماد الجمعيات على الدولة يبرز بوضوح من خلال المشاكل المتعلقة ببطء تجسيد المشاريع وبرمجة النشاطات وهو ما يفسر ضعف نسبة الانخراط في الجمعيات بالجزائر حيث وصلت نسبة المشاركة بها إلى 4% مقابل 11% في المغرب و 44% في فرنسا.[74]

وما ساهم في زيادة المشاكل هو الكم الهائل من الجمعيات الذي يستمر بالظهور عقب التسهيلات القانونية فحسب حصيلة أعدتها وزارة الداخلية خاصة سنة 2009 أن قائمة الجمعيات المحلية المعتمدة تتضمن 3013 جمعية مهمة وهناك 46 جمعية وطنية خاصة بالشباب.[75]

فالجمعيات الجزائرية تعاني من العديد من المشاكل أهمها إعطاء الأولية من طرف الحكومة لقطاع دون آخر وهو ما يوضحه تفاوت نسب الدعم الذي تحظى به كل جمعية كما أن مشكل نقص المقرات وعدم جاهزية أغلبها لممارسة مختلف الأنشطة الجمعوية وكذا سوء تسيير الموارد البشرية ونوع الإمكانات المتوفرة ما يطرح هو الآخر إشكالا، وهذه كلها عراقيل تعيق الفعل الجمعوي وقد أصبحت السلطات المحلية تعترف بصعوبة توزيع الدعم، وتشتكي من عدم وجود حضور فعلي لهذه الجمعيات على الساحة لايكاد يذكر دورها.[76]

عوض أن تكون الجمعيات فضاءات حقيقية لصناعة الرأي ومواكبة الحراك الاجتماعي والمساهمة في حل المشاكل انحرفت عن دورها.

ومن أهم المشاكل غياب المشروع الجمعوي وذلك في ظل عدم وجود مشروع اجتماعي متكامل وهو ما يعيق طبيعة وسير أي تنظيم اجتماعي مدني فأول مقاومات العمل الجمعوي الالتزام والقدرة على الاستمرارية وهي مشاكل تعاني منها أغلب التنظيمات الجمعوية الجزائرية وذل في ظل غياب التصور المستقبلي لبرنامج أي جمعية مما يجعل نشاطها يمتاز بالتذبذب فهي تغيب وتبرز حسب توالي الأحداث فقدرة الجمعية على الاستمرارية وتطوير ذاتها شرط أساسي لتصبح فاعل اجتماعي ضمن الواقع الجزائري المتشعب.

فالحركة الجمعوية في الجزائر مازالت تعاني من إعادة إنتاج النظم التقليدية والقرابية في شكل حديث وليس اعتبارا على أساس الفرد الذي انتجه المجتمع الرأسمالي والذي يختفي فيه دور العائلة والنظام القرابي في العلاقات وذلك لخدمة الفرد ومن أجل تلبية المصالح الفردية في إطار المصالح العامة وذلك بتفعيل الدور الإجتماعي للفرد فمن خلال الرؤية الواضحة وترسيخ قواعد الفعل الجمعوي وكذا الجدية في التغيير يمكنها أن تلعب دور

---

[74]- www.radioalgrie.dz

[75]- جريدة الشروق اليومي، الصادرة في 14.01.2010.

[76]- جريدة الشروق اليومي، الصادرة بتاريخ 18.10.2008

الوسيط بين الأطراف سواء كمؤسسات أو كأشخاص في عملية توزيع الأرباح والمنافع بإرساء قواعد الفعل الجمعوي يمكن أن يكون لهذا التنظيم أدوار تنموية رائدة حيث تتطرق للمشاكل التي أغفلتها الدولة وتقوم بتشريح الواقع وفهمه بتناول مختلف جوانبه والمساهمة في إيجاد الحلول وهو الدور الذي لم يعد حكرا على السلطة وحدها فقد أضحت منظمات المجتمع المدني فاعلا ذو وزن كبير في النظام الاجتماعي لأي بلد وبه تقاس نسبة تطور أي تطور أي دولة أو تخلفها ولكي تصل الحركة الجمعوية إلى هذا الدور أو المستوى يستلزم عليها تجاوز كل المشكلات والمعوقات التي تقف في طريق تفعيل دورها فالواقع الاجتماعي الجزائري تقضي بتضافر مختلف الجهود وذلك حتى تكتمل الظاهرة الجمعوية في الجزائر.

6. نجاح العمل الجمعوي وسبل تطويره:

يقوم العمل الجمعوي على مجموعة مقومات نذكر منها مايلي:

- **التخطيط والتنظيم:** يعتقد البعض أن النية الحسنة وسمو الدافع يكفيان للقيام بالعمل الخيري وتحقيق أهدافه لكن لابد لكي تنجح أي مؤسسة أو هيئة مهما كان نشاطها من تخطيط سليم يأخذ في الاعتبار نقطتين هامتين هما:
  - ✓ ماذا تريد المؤسسة من التطوع.
  - ✓ ماذا يريد المتطوع من المؤسسة.

فالمؤسسة تريد من المتطوع التعهد والجدية واستعاب أهدافها وتطلعاتها وعدم توريطهما في مواقف شخصية واستغلالها في أهداف أخرى، إضافة على المشاركة الفعالة في الإعداد والتدريب.

أما المتطوع فيريد من المؤسسة الشعور بالاحترام والثقة فيه والتعامل معه بشفافية وديمقراطية وإبراز مواهبه وصقلها واستغلال طاقاته استغلالا مفيدا.

والتنظيم يحقق للمؤسسة التطوعية جمع المواهب وتخصيصها في مجالاتها المهمة، وضبط العمل وحل المشاكل وجمع المعلومات والخبرات والأفكار والتنسيق والتواصل بين مهام المؤسسة المختلفة وتقييم العمل.[77]

- **الإطار السياسي:** يلعب افطار السياسي دورا هاما في فعالية المجتمع المدني ووضع العلاقة بينه وبين الدولة موضع الاستقلالية من خلال الاعتراف والاقتناع لدى المسؤولين بالحركة الجمعوية كقوة اقتراح ومشاركة في الحكم ونقد

[77]- أحمد ابراهيم حمزة: **العمل الإجتماعي التطوعي، "الواقع المأمول"**، ط1 ،دار المسيرة، عمان-الأردن، ص 302.

السياسات غير الصحيحة وغير المفيدة ووجوب المساواة بين جميع الجمعيات وإتاحة الفرصة لها للعب دورها التنموي والعلاجي والوقائي إضافة إلى هذا فإن سلوكات الدولة ومراقبتها الأمنية يجب أن تنتهي لأنها هي سبب انخفاض وضعف عدد المتطوعين نظرا للخوف بأن التطوع نوع من أنواع المعارضة.[78]

- **الإطار الثقافي والاجتماعي:** هو ركن بالغ الأهمية في نجاح أو فشل العمل التطوعي والجمعوي ووجود المجتمع المدني نفسه فالمناخ الثقافي ونمط التفكير والعقلية السائدة وبالتالي نوع العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء المجتمع تقوج إلى مجتمع مدنب قوي ومستقل ومؤثر أو العكس.

والثقافة المدنية اللازمة لتفعيل وتطوير المجتمع المدني تتضمن الإيمان بالسلوك التنظيمي والفكر المؤسسي وهذا كله يتطلب قيام الأسرة والمدرسة ومنظومة الاتصال والإعلام والمساجد بالدور التوعوي لبلورة ثقافة تتلائم وروح التطوع والاعتماد على الذات من أجل المصلحة العامة.

- **الإطار الإقتصادي:** يعتبر التطور والنمو الاقتصادي عاملا مساعدا وداعما أساسيا لنشأة وتطور المجتمع المدني لهذا فكلما زادت التنمية الاقتصادية وتحسن معيشة المواطنين كما زاد اقبالهم على الاهتمام بشؤون العامة وبالتالي تزداد فعالية ودوره مما يؤدي إلى نضج سياسي وثقافي واجتماعي ويخفض من معدلات العنف والجريمة وتزيد من التعايش السلمي والعكس صحيح.[79]
- **استقطاب وتحفيز المتطوعين:** لابد وأن يكون لدى الجمعية القدرة على استقطاب وتحفيز المتطوعين ولمساعدة الجمعية للوصول إلى هذا الوضع يجب تنفيذ مجموعة التدخلات التالية:
  - ✓ لابد أن يكون للجمعية منسق لشؤون المتطوعين.
  - ✓ أن يكون لدى الجمعية دليل عمل للمتطوعين.
  - ✓ أن يكون لدى الجمعية سياسة واضحة ومعلنة.[80]
- **تقويم الأداء:** هو أهم وسيلة متوفرة لدى المنظمة لوضع وتحقيق الأهداف فوضع الهدف في الواقع يتضمن أطرافا عديدة من المستويات في المنظمة وعادة ما تقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بصياغة الأهداف في شكل نتائج عامة وشاملة لتقوم المنظمة بتحقيقها وهذه العملية في الواقع دورة تتكون من أربع خطوات تتمثل

[78]- عبد الله بوصنبورة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2010-2011، ص 23.

[79]- عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص 24.

[80]- أحمد حمزة إبراهيم، مرجع سابق، ص 183.

في وضع معايير وتسجيل الأداء الفعلي ومراجعة الأداء على ضوء تلك المعايير وتحديد الاجراءات التصحيحية.

ويلعب تقويم الأداء دورا رئيسيا في العملية الرقابية لأنه يؤدي مهمة وتسهيل عملية المراقبة فتقوم الأداء نظام للتدقيق لتولد عنه معلومات اللازمة للرقابة وتوجيه العمليات في المنظمة.[81]

- **تطوير القدرات الاتصالية:** تعرف على أنها برامج تدريبية في حين يفسرها آخرون بأنها تدعيم لعمليات تنظيمية داخل المنظمة من أجل تحسين أدائها.

ويمكن تلخيص مراحل التطور كالآتي:

- ✓ إيجاد الطلب والرغبة لدى المنظمة غير الحكومية لتنفيذ برامج التطوير.
- ✓ تحليل البيئة الاتصالية المحيطة.
- ✓ توظيف الواقع الاتصالي الحالي للجمعية.
- ✓ تحديد التدخلات وجملة الأنشطة الاتصالية المطلوبة.[82]

7. السلطات العمومية والنشاط الجمعوي:

إن العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية كما تبدو هي معقدة ومتعددة الأبعاد منها ما يتعلق بإشكاليات عامة تخص ممارسة السلطة وإحتكار القوة، ومنها ما يتعلق بأوضاع خصوصية تتعلق بالتكوين التاريخي للدولة الوطنية والأزمات التي تعرضت لها خلال مراحل تكوينها، وقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية ومقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها، ولكنها تقلص في ذات الوقت فرص تبلور مجال مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية مثل حرية التنظيم والتعبير...إلخ، بل تعمل على تفويض مثل ذلك تلك المجالات إن تكونت [83] .

وهكذا تميزت الحركة الجمعوية في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها ومعوقها كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي لمواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة إضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع، وما أدخل الجمعية الجزائرية في مثل هذه العلاقة والتبعية هي تلك الروابط القديمة بينها وبين الحزب الواحد

---

[81]- محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، د ط، دار الفجر، القاهرة، 2004.، ص 163.

[82]- فتيحة أوهايبة، **الإتصال الجمعوي، إشكاليات نظرية**، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، 2012، ص 90.

[83]- عمر دارس، **العمل الجمعوي بالجزائر**، إنسانيات، العدد08، الجزائر، 1999، ص103.

الذي قاد الثورة والمؤسسات الإنتقالية للدولة الوطنية، بل إنها ما تزال مادية كذلك بفعل المساعدات والإمتيازات العديدة المالية والعينية (عقارات، رخص، حقوق، إمتياز،...) التي تحصل عليها الجمعيات الموالية للسلطة وخطها السياسي، وموضوع تمويل الحركة الجمعوية هو كان بمثابة مصدر توتر وصراع مستمر سواء بين الجمعيات ذاتها أو بين هذه الأخيرة والسلطة [84] وتعبر عملية التمويل كعلاقة بين الدولة والجمعيات عن :

أولا: اعتماد الدولة على عملية التمويل لبسط نفوذها وتعظيم تأثيرها على اتجاهات ونشاطات الجمعيات واستعمالها كأدوات لتحقيق أهداف وسياسات النظام القائم.

ثانيا: درجة استقلالية الجمعيات وهامش المناورة التي تتمتع به في علاقتها بالسلطة، وهي بالتالي مؤشر على درجة دمقرطة المجتمع المدني وتحرره من السيطرة المباشرة للدولة، كما تشير بعض المعلومات المتوفرة لدينا حول عينة من الجمعيات في مدينة وهران أن 95% من الجمعيات تحصل على اعتمادات ومساعدات مالية وتشكل الدولة أكبر مانح، حيث تمثل حصتها من إجمالي المساعدات 80%، مما يشير إلى قوة التأثير الممارس من قبل السلطة على الجمعيات وهو واقع تعترف به قيلدات تلك الجمعيات ذاتها [85] .

والملاحظ للقانون 06/12 الصادر سنة 2012 ومن خلال استقراء التعريف الذي قدمه للجمعية، يرى أن المشرع قد وسع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان ويبقى على العديد من البنود التي تبقي الجمعية على ما هي عليه.

فالقوانين الصادرة في حق الجمعيات بالرغم من التغييرات التي تعتريها وتميزها من فترة للأخرى، هي لا تبتعد كثيرا عن سابقتها من حيث السيطرة والتضييق، فما يقر به واقع الجمعية الجزائرية في علاقتها مع السلطات الممثلة للدولة، هو مستقر ولا يتغير بتغير التشريعات، وتبقى هذه الأخيرة تواجه التحديات، وخاضعة للسيطرة والهيمنة العليا وهو ما تحدث عنه سابقا العديد من الباحثين في هذه العلاقة.[86]

8. تحديات الجمعية والعمل الجمعوي بالجزائر:

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والإجتماعية بدورها في الوقت الراهن على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشتراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي، ويتم

[84]- العياشي عنصر، **المجتمع المدني**، الجزائر نموذجا، مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، ص 14.
[85]- عمر دارس، مرجع سابق، ص104.
[86]- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دراسة تحليلية نقدية، دار المجد للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص57.

تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعينية من تحديد إحتياجاتهم وأهدافهم وإلتزاماتهم ويؤدي لقرارات مركزة تأخذ بعين الإعتبار كل الأطراف المعنية.

فالعمل الجمعوي في ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر يمكن له أن يحقق العديد من الطموحات التنموية، وأن يكون القاطرة الأساسية لتحقيق أهداف تنموية على المستوى المحلي والوطني.

فعن طريق العمل الجمعوي يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي في التنمية المجتمعية وهو العنصر البشري، فهذا الأخير وما يحمله من قيم يعد حقلا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الإجتماعية الهادفة وأهمها تحمل المسؤولية بشكل جماعي.

والدارس للعمل الجمعوي بالجزائر والجمعيات يلاحظ أنه يعاني عوائق عديدة إبتداءا من الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك لمحاولة أجهزة السلطة والعديد من الأحزاب السياسية إحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات وجعلها مكاتب دعاية وخدمات والتعاطي مع هذه المؤسسات بالارتجالية مما أدخلها في دوامة مقاومة التحديات التي تواجهها، يمكن حصرها في مستويين كالآتي:

أ. تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لها، فإذا أخذنا في الإعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات.

فالموارد المالية التي تمتلكها المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني هي من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن إستقلاله في التعاطي معها.

فشح الموارد المالية يعد من أبرز وأعقد التحديات التي تواجهها الجمعية والنشاط الجمعوي بالجزائر، وذلك بالنظر للإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، وكذا التزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البرجوازية الكسولة، ويعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة خاصة وأن الرأسمال الخاص بالجزائر لايجازف في دعم الحركة الجمعوية، وعليه فإنه من الصعب على الحركة الجمعوية بالجزائر أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

وينبثق عن هذا التحدي السابق مشكلة إضافية هي إزدواجية التعاطي مع العمل الجمعوي فإغلاق الجمعيات بالمنح ومنعها عن أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات

أهداف جادة مقابل نشاط جمعيات ذات أهداف آنية [87]، وهذا ما يظهر خلال الفترات الإنتخابية بحكم تولي هذه المؤسسات مهمة الدعاية الإنتخابية والسياسية للأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب. أما التحدي الثاني الذي يواجهه العمل الجمعوي بالجزائر هو تحدي مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة على إحتواء المجتمع المدني أو على الأقل منافستها عن أدوارها ماينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

ت. والتجربة الجزائرية ما يلاحظ عنها هو هيمنة الأجهزة البيوقراطية على العمل الجمعوي وسجنه وخلطه مع العمل السياسي مثلا خلال الإنتخابات نلاحظ سابقة ظهور مبادرات لايمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرة بريئة حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق أهداف انتخابية زائلة، فبمجرد إنتهاء الإنتخابات تنتهي معها الدعاية التي رافقت تلك المبادرات.

فالتشوه في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها على الرغم من أن هذه الأخيرة لاتصارع الدولة بل تصارع الإستبداد أينما وجد، وعليه فإن الدولة إن لم يكن المجتمع المدني إلى جانبها فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة كونها تعي حيويته لديمومتها، وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب بل كآلية لبسط هذه السلطات. [88]

إن الحديث عن المجتمع المدني بالجزائر والنشاطات التي يقوم بها يحتم علينا الحديث عن التشريعات والقوانين التي ينص عليها الدستور الجزائري، والمواد المتعلقة بهذا الأخيرة (المجتمع المدني) فلا ينبغي له أن ينشط خارج مجاله ولا القيام بما لا يتوافق ومصلحة الوطن ككل، وهذا ما خلق مجموعة تحديات واجهت العمل الجمعوي والمؤسسات المدنية بالجزائر والتي قادتها إلى الإنحراف عن مسؤولياتها وأهدافها المسطرة كما سبق الذكر والإهتمام بمسائل شخصية وآنية لاتخدم المجتمع .

فالعمل الجمعوي بالجزائر يعاني جملة من التعقيدات والعراقيل والصعوبات المادية منها والمعنوية، وهذا الذي يظهر للعلن وإنما يحتاج للبحث في تنظيرات الدستور والممارسة في الواقع.

---

[87]- صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر**،جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ص ص 03-04.

[88]- صالح زياني، مرجع سابق، ص ص 05-06.

9. محفزات الشباب للإنضمام في العمل الجمعوي:

ينظم الجدول المعطيات الكمية المعبرة عن رأي المبحوثين، في الأسباب التي تدفع الشباب للانضمام إلى الجمعيات، وقد توزعت آراء الشباب الجامعي على هذه الأسباب بنسب متفاوتة، يمكن تصنيف هذه الآراء على أساس النسبة التي تحصلت عليها إلى فئتين من الأسباب:

- فئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين: (3%) و (9%)، أي أن هذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 6 و18 فردا فقط، من مجموع 200 فردا يمثلون عينة البحث.
- وفئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين : (14%) و(23%)، وهذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 28 و46 فردا، من مجموع 200 فردا يمثلون عينة البحث.

الجدول رقم (1): يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب ينضم إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات.

أسباب الانضمام / منخرط في جمعية	امتلاكها لامكانيات كثيرة للعمل		فضاء للالتقاء بالأصدقاء		بعيدة عن العمل السياسي		إطار للتعاون على الخير		تكمل العمل السياسي		لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم		إطار للتواصل مع الناس		فرصة للتمرس على العمل		أسباب أخرى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	06	25	00	00	00	00	06	25	06	25	06	25	00	00	00	00	00	00	24	100
لا	29	16.5	06	3.4	6	3.4	22	12.5	12	6.8	35	19.9	12	6.8	46	26.1	8	4.5	176	100
المجموع	35	17.5	6	3	6	3	28	14	18	9	41	20.5	12	6	46	23	8	4	200	100

ومعنى ذلك أن صدور آراء الشباب هذه الطريقة، تجعلنا نقول بأن إدراكهم لأسباب الانضمام للجمعيات، جاء في مستويين، مستوى أول يشير إلى جملة من الأسباب، ذات التأثير الأكبر، وهي كما يلي:

- امتلاكها لإمكانيات كثيرة للعمل.
- تمثل إطارا للتعاون على الخير.
- تمثل إطارا لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم

- فرصة للتمرس على العمل

ومستوى ثاني من الأسباب تعتبر عوامل أقل تأثيرا مقارنة بالأولى، حسب المبحوثين، وهي كما يلي:

- تمثل فضاء للالتقاء بالأصدقاء
- بعيدة عن العمل السياسي
- تكمل العمل السياسي
- تمثل إطارا للتواصل مع الناس
- أسباب أخرى، وهي أسباب مختلفة غير متكررة.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الأسباب المتعلقة بدوافع الانضمام إلى الجمعيات، التي تعرضنا إليها كانت عبارة عن مجموع رؤيتين مختلفتين، رؤية من خارج تنظيم الجمعيات، يمثلها غير المنتسبين للجمعيات، من بين أفراد العينة، ويمكن هنا أن نعتبر مبدئيا أن الرؤية الداخلية أكثر أهمية من الرؤية الخارجية لأن آراء الشباب المنخرط تمثل على الأغلب تفسيرا لسلوك عملي مجرب ورأي الذين لم يسبق لهم الانخراط عبارة عن تخمينات أو تفسير لسلوك متوقع حتى وإن كانت الرؤية الداخلية صادرة من عدد قليل من أفراد العينة يبلغ 24 فردا، وفي هذا السياق فقد جاءت إجاباتهم حول الأسباب التي تدفعهم للانتساب إلى الجمعيات متساوية في النسبة (25%)، وهي كما يلي:

- امتلاكها لإمكانيات كثيرة العمل.
- تمثل إطارا للتعاون على الخير
- تكمل العمل السياسي
- تمثل إطارا لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم.[89]

[89]- جيملي بوبكر، **الشباب والمشاركة في الجمعيات**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 13، جامعة ع/ الحميد مهري، قسنطينة، 2016، ص 153.

خلاصة الفصل:

لقد أضحى العمل الجمعوي حاجة ملحة في المجتمع، على اعتبار أنه مجال حيوي ينمي ويرسخ القيم الاجتماعية الهادفة، ويساهم عبر جل أنشطته وميادينه تلبية حاجيات مختلف فئات المجتمع، كما أنه يعتبر مدرسة يتربى من خلالها الأفراد على ضرورة تقديم مصلحة المجتمع على المصلحة الشخصية، كما أنه يساعد على تنمية مهاراتهم وطاقتهم واستثمار أوقات فراغهم في ما يفيد غيرهم.

والجدير بالذكر أن المشاركة في مختلف الأعمال الجمعوية والتطوعية يعتبر معيارا لما يتمتع به المجتمع من رقي وتقدم في السلوك الحضاري لأفراده والسلوك المجتمعي ككل

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

تصور خطوات الدراسة

الميدانية المفرض

مقدمة:

يعتبر الجانب الميداني للدراسة أهم جوانب البحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية لأنه يقوم بربط الجانب النظري مع الواقع الفعلي للدراسة، فبعد انتهائنا من عملية الجمع نجد أنفسنا أمام معطيات خامة، وهذه المعطيات عبارة عن ملاحظات واستمارات....إلخ

ومن خلال ما تم تناوله في الجانب النظري والذي حاولنا فيه قدر الإمكان الإلمام بمختلف المعلومات النظرية التي تخدم موضوع الدراسة من خلال ما تضمنه في فصوله المختلفة، يأتي أمامنا الجانب الميداني للتحقق والكشف، وذلك بوصف وتشخيص العمل الجامعي في الوسط الطلابي الجامعي بقصد حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع الدراسة بصورة أعمق وأدق وأشمل، والإجابة على بعض التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية.

❖ المجال الزماني والمكاني والبشري للدراسة:

1. المجال الزماني للدراسة يبدأ من أول يوم تم فيه طرح هذا الموضوع على الأستاذ المشرف والإدارة بداية من شهر نوفمبر إلى آخر يوم تم فيه تعديل لهذه الدراسة من شهر أوت.
2. المجال المكاني للدراسة هو جامعة عمار ثليجي بولاية الأغواط.
3. المجال البشري للدراسة يتمثل في طلبة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

❖ الدراسة الإستطلاعية:

نظرا للظروف الصحية التي تمر بها البلاد من انتشار لوباء الكورونا تم غلق المؤسسات الإجتماعية والتي منها الجامعات، وهذا ما تعذر فيه على الطالب إعداد مذكرة الماستر بفعل هذا الوباء كونه لا يستطيع النزول للميدان بفعل الحجر الصحي المفروض على البلاد والذي كان يمدد ويطول تمديده، وهنا اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرار بحذف العمل الميداني من مذكرات التخرج لهذه السنة، وكذلك إعلان كلية العلوم الإجتماعية جامعة عمار ثليجي بوضع خطة توضيحية لمطالب العمل الميداني ومن خلال هذا قمنا بإعداد العمل الميداني حسب الخطة التي وضعتها إدارة الكلية وبتوجيه الأستاذ المشرف بإعدادنا لهذا الفصل حسب توجيهاتهم، وهو عمل الجانب الميداني في دراسة استطلاعية تصورية.

وقد تعذر علينا الجانب الميداني لكل هذه الظروف التي واجهتنا.

❖ منهج الدراسة:

بما أننا نسعى في هذه الدراسة إلى معرفة وجمع المعلومات والحقائق حول العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي، فإن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تسعى لمعرفة عادات وأنماط استخدام، كذلك الاشباعات المحققة من وراء العمل الجمعوي لدى أفراد عينة الدراسة في المحاولة للكشف عن الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوسيلة للمشاركة في العمل الجمعوي لدى الطالب الجامعي.

وبالتالي فإن المنهج الأكثر ملائمة في هذه الدراسة هو منهج المسح، لأنه أقدر وأنسب المناهج على توضيح الطبيعة الحقيقية للمشكلة أو الأوضاع الإجتماعية وتحليل الأوضاع والوقوف مع الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها.

❖أدوات جمع البيانات والمعلومات:

1. استمارة الاستبيان:

بعد الانتهاء من تحديد تحديد عينة الدراسة كما وكيفا، شرعنا في بداية الأمر باقتراح استمارة أولية على الأستاذ المشرف قصد معرفة جوانب النقص ومدى صلاحيتها للدراسة وعلى هذا الأساس تمت بعض التعديلات ليتم فيما بعد وضع الاستمارة في شكلها النهائي.

وقد قمنا بانجاز 60 استمارة كنا نود توزيعها على الطلبة الجامعيين في الفترة المحددة ولكن نظرا للوضع الذي تشهده الجزائر من تفشي لوباء الكورونا وبعد الغلق الشامل للمؤسسات من بينها مؤسسات من بينها مؤسسات التعليم العالي لم نجد سبيلا لتوزيع هذه الاستمارات، وقد صممت أسئلة الإستمارة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع، حيث احتوت على 20 سؤال مقسم إلى 3 محاور

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية.

المحوؤ الثاني: أنماط مشاركة الشباب الجامعي في العمل الجمعوي.

المحور الثالث: ممارسة الشباب الجامعي للعمل الجمعوي.

2. عينة الدراسة:

بما أن البحث العلمي يتطلب اختيار العينة التي تمثل النموذج الذي يشمل الجانب أو الجزء المهم من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، فالعينة تلك المجموعة الفرعية أو الشريحة من السكان أخذت لكي تكون ممثلة للمجتمع بكامله، هذا الاختيار يكون بطرق عدة (عشوائي، منتظم وقصدي) بحيث يمكن احترام الوقت والامكانيات المتاحة لإجراء الدراسة والبحوث العلمية.

وبحكم طبيعة الدراسة اعتمدنا على الأسلوب القصدي في اختيار العينة باعتباره يتناسب مع الدراسة والذي ينص على التقدير الشخصي للباحث في اختيار مفردات المجتمع المبحوث، وانطلاقا من دراستنا الكاملة والمفضلة لما يحتوي عليه من مفردات إلى جانب غياب إطار محدد لعدد الطلبة الإجمالي المنخرطين في العمل الجمعوي بالإضافة إلى أن الهدف الجوهري للدراسة معرفة دورالعمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي، قصدنا اختيار الطالب المنخرط في العمل الجمعوي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية اتبعنا في ذلك في ذلك طريقة العينة الحصصية حيث تقوم هذه الأخيرة إلى تقسيم المجتمع إلى مجموعة من الفئات ثم حساب حصة كل مستوى وتخصص اعتمادا على البيانات المتوفرة وحجم المجتمع.

❖تصور لعرض ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

المحور الأول: التحليل الكمي والكيفي للنتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

الجدول01: يمثل توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	20	33.33%
أنثى	40	66.66%
المجموع	60	100%

يوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث نرى أن أغلبية المبحوثين هم الإناث بنسبة 66.66 % في حين أن الذكور بلغت نسبتهم 3.33% وهذا يعكس طبيعة ارتفاع نسبة الإناث على نسبة الذكور في قسم العلوم الإنسانية والإجتماعية.

الجدول 02: يمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ماستر 1	30	50
ماستر 2	30	50
المجموع	60	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة بنسب متساوية.

المحور الثاني: أنماط مشاركة الشباب الجامعي في العمل الجمعوي

الجدول 03: يمثل مفهوم العمل الجمعوي بالنسبة لتخصصات الطلبة

التخصصات	علم اجتماع		علم النفس		علوم إنسانية		المجموع	
مفهوم العمل الجمعوي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل لصالح الغير	8	6	6	25	3	23.07	17	28.33
عمل اجباري	00	00	00	00	00	00	00	00
عمل بدون مقابل	10	43.48	11	45.84	7	53.86	28	46.66
عمل مؤسسي أو فردي	5	21.74	7	29.16	3	23.07	15	25

المجموع	23	100	24	100	13	100	60	100

نلاحظ من خلال الجدول أنه قدرت أعلى نسبة 46.66% الإجابة عمل بدون مقابل تليها نسبة 28.33% لعمل لصالح الغير، وبنسبة 25% لعمل مؤسسي أو فردي، في حين تنعدم النسبة لعمل إجباري، وهذا راجع إلى الرغبة في تقديم يد العون دون مقابل مادي أو معنوي حسب رأينا والغرض منه إبتغاء مرضاة الله.

جدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في العمل الجمعوي

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	8	40	2	5	10	16.66
لا	12	60	38	95	50	83.33
المجموع	20	100	40	100	60	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة قدرت ب 83.33 للإجابة ب لا في حين كانت نسبة 16.66% الإجابة بـ نعم، وهذا راجع إلى عدم انتشار الوعي بأهمية العمل الجمعوي وعدم قدرة المرأة المشاركة في العمل الجمعوي نتيجة المسؤولية العائلية المترتبة عليها.

المحور الثالث: ممارسة الشباب الجامعي للعمل الجمعوي

الجدول 05: توزيع أفراد العينة حسب أهداف الجمعيات من العمل الجمعوي

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%
تشجيع التكافل الإجتماعي	10	50	19	47.5	29	48.33
أهداف خفية	7	35	13	32.5	20	33.33
التخفيف من العنف المجتمعي	3	15	8	20	11	18.33
المجموع	20	100	40	100	60	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة قدرت بـ 48.33% للإجابة تشجيع التكافل الاجتماعي ثم تليها 33.33% لأهداف خفية أما التخفيف من العنف المجتمعي فتحصلت على نسبة 18.33%، وهذا راجع إلى أن الجمعيات كيف ما كنت نوعية انشطتها والهيكل التنظيمي الخاص بها إلا أنهم يشتركون في هدف واحد يتمثل في تحقيق التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع باعتبارهم جمعيات خيرية كما أن هذه الأخيرة لها دوره في غرس قيم ومبادئ أخلاقية في الأفراد للتقليل من العنف الاجتماعي .

❖ استنتاج عام:

من خلال تصورنا للدراسة وعلى ضوء التساؤلات يمكن القول بأن الاشكالية الرئيسية للدراسة الحالية أعطتنا النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة مشاركة الشباب الجامعي للعمل الجمعوي قدرت بـ 16.66% وهذا ما يدل على أن مستوى الممارسة ضعيف جدا، مما يدل على ضعف المشاركة وانخراط الشباب الجامعي في الوقت الحالي بنسبة 38.33% نتيجة غياب التنسيق بين الجامعات والجمعيات ونقص الوعي بأهمية العمل الجمعوي.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الأساسي الذي دفع للمشاركة في العمل الجمعوي من وجهة نظر أفراد العينة العمل من أجل الصالح العام وقدرت نسبة 70% و 10% لتكوين أصدقاء ومن أهم أسباب المشاركة أنشطة غير تقليدية.
3. يرى الشباب الجامعي أن تشجيع التكامل الاجتماعي هو من بين أهم أهداف الجمعية من العممل الجمعوي بنسبة قدرت بـ 33.48% وقدرت نسبة أهداف خفية بـ 33.33% .
4. يرى الشباب الجامعي أن عدم الاعلان عن برامج العمل الجمعوي وقلة المؤسسات الداعمة للعمل الجمعوي هي من أهم المعوقات وهذه الأخيرة تعتبر العامل الأكثر تأثيرا وذو أهمية مرتفعة جدا في عزوف الشباب عن المشاركة في العمل الجمعوي
5. أسفرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عزوف الشباب الجامعي عن المشاركة في العمل الجمعوي هي المواقف السلبية اتجاه رؤساء الجمعيات وغياب التنسيق بين المؤسسات التطوعيةوالجامعات لغياب تفعيل وسائل وتقنيات الاتصال الجمعوي وانعدام الحوافز المادية والمعنوية.

❖ التوصيات والاقتراحات:

بعد الاطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نستخلص عدد من التوصيات التي نرى أنها قد تساهم في تفعيل العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي ومن أهم تلك التوصيات:

1) إنشاء وحدة مسؤولة على التخطيط والتصميم والتنفيذ والتقويم للعمل الجمعوي وخدمة المجتمع على القيام بالتنسيق بين كليات الجامعة والتواصل مع المؤسسات الخيرية.
2) العمل على تشجيع ثقافة العمل الجمعوي وزرعها لدى الطلبة في الجامعات وجعلها من الأنشطة المطلوبة من كل طالب وطالبة وجزء من المنهج الدراسي.
3) تنشئة الشباب منذ الصغر على المشاركة في العمل التطوعي في الأسرة لتكوين مفاهيم إيجابية لدى الشباب مثل المبادرة والعطاء والمشاركة والبناء والتضحية واتخاذ القرارات السليمة من أجل غرس قيم العمل الجمعوي في نفوسهم منذ الطفولة
4) زرع المبادئ والقيم الأخلاقية التي تحث على العمل الجمعوي

خاتمة

خاتمة:

إن العمل الجمعوي بالجزائر يعاني من عوائق عديدة إبتداءا من الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلكلمحاولة أجهزة السلطة والعديد من الأحزاب السياسية إحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات وجعلها مكاتب دعاية وخدمات والتعاطي مع هذه المؤسسات بالإرتجالية ممأأدخلها في دوامة مقاومة التحديات التي تواجهها.

وتوصلنا في الأخير أن العمل الجمعوي ركيزةأساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين كما يحقق العديد من الفوائد الاجتماعية والمهنية، وهذا راجع إلى أهم فئة من المجتمع المدني والمتمثلة في فئة الشباب نظرا لما يمثله الشباب من أهمية خاصة كونهم في مرحلة العطاء ويمتلكون القدرة الذهنية والبدنية العالية، فالعمل الجمعوي هو حقل متميز ومجال خصب تنتعش فيه روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي ويتم فيه الدفع بالشباب نحو تحرير طاقاتهم وامكانياتهم الابداعية وخلق أفراد يحكمون ضمائرهم الحية في الانتاج والابداع، ولكن ما لاحظناه هو معاناة مختلف الجمعيات من عزوف الشباب عن المشاركة الفعالة في النشاطات التطوعية التي تقوم بها وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها غياب التحفيز المادي والمعنوي .

قائمة المصادر والمراجع

1. قائمة المصادر والمراجع:

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- أحمد إبراهيم، العمل الإجتماعي التطوعي، الواقع المأمول، ط1، دار المسيرة، عمان- الأردن.
- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، سوريا، 1997.
- صفاء علي رفاعي ندى، المجتمع المدني ومستقبل التنمية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2013.
- عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري، المجتمع الجزائري الأزمة والانتقال، إشراف عبد الله حمودي، وعي المجتمع ذاته، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 1988.
- عزمي بشارة، نقلا عن علي الكنز، من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، عدد 185، أفريل 1992.
- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة تقنية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008.
- فتيحة أوهابية، الإتصال الجمعوي، إشكاليات نظرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، 2012.
- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية، دار المجد للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- هيجل، فلسفة الحق، المقطع 157.

2. الرسائل الجامعية والأطروحات:

- إبراهيم عبد الهادي المليحي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- دعاء عادل قاسم السكني، المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.

- سحر خضر،محمود درويش، اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي في المؤسسات الأهلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
- عبد السلام اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.
- عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010.
- عزة عبد العزيز عبد الله عثمان، اتجاهات الصحافة السعودية نحو الجمعيات الخيرية، مقال مقدم إلى الندوة الكبرى التابعة لمركز البحوث، جامعة الملك سعود، د.ت.
- عمر رحال، الشباب والعمل التطوعي في فلسطين، بحث مقدم إلى مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية، 2006.
- عوايشية نصر الدين، الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة، مذكرة مقددمة.
- غنية شليغم، تومي فضيلة، تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية، دراسة حالة، ورقلة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- قريد سمير، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، عنابة- الجزائر.
- هبة حسين عبد الغني عنيمة، الأنشطة الاتصالية للجمعيات الخيرية ودورها في تشكيل معارف واتجاهات نحو العمل الخيري، مذكرة ماجستير، كلية الآداب ، قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، مصر، 2004.

3. الجرائد والمجلات:

- إسماعيل الزيود، سناء الكبيسي، اتجاهات جامعة البترا نحو العمل التطوعي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية، المجلد 7، العدد 3، 2014.
- الجريدة الرسمية، العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012 من القانون العضوي رقم 12/06 المتعلق بالجمعيات.

- الجريدة الرسمية، العدد 05 المؤرخة في 03 ديسمبر 1971 من الأمر رقم 79/71 المتعلق بالجمعيات.
- الجريدة الرسمية، العدد 23، المؤرخة في 02 يوليو 1990 من القانون رقم 90/14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق.
- العياشي عنصر، المجتمع المدني، الجزائر نموذجا، مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001.
- أمال عزري، جمال بن زروق، استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الإجتماعية الإلكترونية، مجلة آفاق للعلوم، العدد 07، مارس 2017.
- بن ناصر بو طيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014.
- بن يحي فاطمة، طعام عمر، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد11، جوان 2015.
- جريدة الشروق اليومي الصادرة في 18.10.2008.
- جريدة الشروق اليومي الصادرة في 14.01.2010.
- حميلي بوبكر، الشباب والمشاركة في الجمعيات، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 13، جامعة ع/الحميد ميهوبي، قسنطينة، 2016.
- عبد الكريم عبيدات، الحركة الجمعوية والجانب القانوني، مداخلة ضمن ملتقى ولائي حول تكوين إطارات الحركة الجمعوية بولاية بسكرة، من 11-12 فيفري، 2004.
- عمر دارس، الظاهرة الجمعوية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجارية، واقع وآفاق، إنسانيات، العدد 28، أفريل-جوان 2005.

4. <u>المعاجم:</u>

- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصريةالعامة للكتاب، 1979.
- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، د ط، دار الفجر، القاهرة، 2004.

5. المواقع الإلكترونية:

- الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق، محاولة في المفهوم والوظيفة، https://crasc.dz/pnt/index.php/fr/ .
- بابا عبد القادر، المسؤولية الإجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة، sekbaba@yahoo .
- جان عبد الرحمان، مدى وعي الشباب الجامعي، www.Faculty.KSU.edu.sa/daramdari/Statistical.Materials .
- عبد العلي الصغيري، قراءات مفاهيمية مفهوم العمل الجمعوي والمؤسسة الجمعوية، www.academia.edu .
- محمد الزبيري، العمل الجمعوي بالمغرب، واقع وآفاق، الحوار المتمدن، العدد1472،2006، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580925/5/ .

6. المراجع باللغة الأجنبية:

- Charles debbasche et Jacques bourdon, les association buf, collection : que sais, paris 3e edition, 1990.
- Fredric Maatouk, dictionary of sociology, academia, Beirut, Lebanon.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

قسم علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع الاتصال

استمارة استبيان

زملائي زميلاتي الطلبة:

في إطار انجاز مذكرة التخرج شهادة الماستر تخصص علم اجتماع الاتصال حول موضوع (العمل الجمعوي في الوسط الطلابي الجامعي)، نضع بين ايديكم استمارة استبيان وفيها نرجوا منكم الإجابة على الأسئلة المدرجة بعد القراءة المتأنية لها، ونحيطكم علما بأن المعلومات الواردة في هذا الاستبيان لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وأن نبقي البيانات الشخصية لكم في سرية تامة.

شكرا جزيلا

من إعداد الطالب:

حمزة زحزاح

إشراف الأستاذ:

د/ بكاي رشيد

ملاحظة:

- الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

السنة الجامعية: 2020/2019

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. التخصص:

علم اجتماع ☐ علوم إنسانية ☐ علم النفس ☐

3. المستوى التعليمي:

ماستر 01 ☐ ماستر 02 ☐

المحور الثاني: أنماط مشاركة الشباب الجامعي في العمل الجمعوي

4. ما مفهومك للعمل الجمعوي؟

عمل لصالح الغير ☐ عمل إجباري ☐ عمل بدون مقابل ☐

عمل مؤسسي أو فردي ☐

5. هل شاركت من قبل في أي عمل تطوعي؟

نعم ☐ لا ☐

6. ما اسم الجمعية التي شاركت معها في عمل جمعوي؟

.....

7. كيف علمت عن هذه الجمعية؟

مواقع التواصل الإجتماعي ☐ من صديق ☐ جامعة ☐

8. ماهو المجال التطوعي الذي تمارسة هذه الجمعية؟

مساعدة فقراء ☐ زيارة المرضى ☐ رعاية المعاقين ☐

الحفاظ على البيئة ☐ مشاكل اجتماعية ☐

9. هل شاركت في اتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل الجمعية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

10. ماهي أهم العوامل التي دفعتك للمشاركة في العمل الجمعوي ؟ رتبها من 1 إلى 4

- العمل من أجل الصالح العام ☐
- تكوين الأصدقاء ☐
- وجود حوافز مادية ومعنوية ☐
- كسب احترام وتقدير الآخرين ☐

11. لماذا لم تشارك في أي عمل تطوعي من قبل؟

- لا أرى لهذا العمل مردودية ☐
- لم تصلني دعوة للمشاركة ☐
- ليس لدي وقت للارتباط بالمسؤولية ☐

12. لو وجهت لك دعوة للمشاركة في العمل الجمعوي فما هو أهم سبب يحدد مشاركتك؟

- القرب من سكني
- وجود أنشطة غير تقليدية
- وضوح مسؤولياتي وحدود التزاماتي
- وجود متسع من الوقت

13. هل يوجد في أسرتك أو ضمن زملائكمن شارك في عمل تطوعي؟

نعم لا

المحور الثالث: ممارسة الشباب الجامعي للعمل الجمعوي

14. ماهي أهداف الجمعيات من العمل الجمعوي؟

- تشجيع التكافل الاجتماعي
- أهداف خفية
- التخفيف من العنف المجتمعي

15. ما هي أهم أسباب عزوف الشباب الجامعي على المشاركة في العمل الجمعوي؟

- غياب التنسيق بين المؤسسات التطوعية والجامعات
- خوف المتطوعين الشباب من الفشل
- عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية
- المواقف السلبية اتجاه رؤساء الجمعيات

16. ما هي أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة الطالب الجامعي على المشاركة في العمل الجمعوي؟

- عدم الإعلان عن برامج العمل الجمعوي بالصورة الكافية

- عدم توفر مراكز للتعريف ببرامج التطوع داخل الجامعة ☐
- قلة المؤسسات الداعمة للعمل الجمعوي ☐

17. هل للتحفيز دور فعال في المحافظة على المتطوع وبذل أقصى ما عنده من جهد؟

نعم ☐ لا ☐ على حسب نوع التحفيز ☐

18. إلى أي مدى يمكن قياس نجاح أو فشل العمل الجمعوي؟

- الانجازات التي حققت من خلال مختلف الأعمال ☐
- دعم المجتمع لهذه الجمعية ☐
- الالتزام والعمل دون تدخل المصالح الخاصة ☐

19. ماهي أهم العوامل التي تعمل على استقطاب الشباب على المشاركة في العمل الجمعوي؟

- اعداد قسممختص يشرف على شؤون المتطوعين ☐
- أعمال حيوية ذات طبيعة جذابة وانتاجية ملموسة ☐

20. متى يتوجب على الجمعيات تغيير أسلوبها في استقطاب الشباب على المشاركة في العمل الجمعوي؟

- عند عزوف الشباب بصورة كبيرة ☐
- عدم تحقيق نتائج رغم الأعمال التي تقوم بها ☐
- عند فشل الخطط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة ☐